

عمادة الدراسات العليا



جامعة القدس

التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر
دور الخبرة الزراعية المحلية

خلدون محمد كامل عناية

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ - 2012م

التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة
من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية

إعداد:

خلدون محمد كامل عناية

بكالوريوس تربية ابتدائية - كلية العلوم التربوية - رام الله - فلسطين

المشرف : الدكتور احمد شويكة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية الريفية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من
معهد التنمية المستدامة-جامعة القدس

1433هـ-2012 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية الريفيه المستدامة _ بناء مؤسسات

إجازة الرسالة

التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل
المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية

إعداد: خلدون محمد كامل عناية

الرقم الجامعي: 20912929

المشرف الرئيس : د.أحمد شويكه

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2012/5/5 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم :

التوقيع :

1— رئيس لجنة المناقشة : الدكتور أحمد شويكه

التوقيع :

2— ممتحنا داخليا : الدكتور ثمين الهيجاوي

التوقيع :

3— ممتحنا خارجيا : الدكتور مفيد أبو زنت

القدس — فلسطين

1433هـ - 2012م

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من علموني التواضع والمحبة في الحياة أبي وأمي حفظهما الله،

إلى الأخ الغالي قصي، إلى أخواتي العزيزات،

إلى فلذة أكبادي ليث وادم وقصي وتولين، إلى من أضاءوا لي الدرب أساتذتي الكرام،

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى عمي العزيز (حاتم صبحي غنايم) أبو عيسى حفظه الله ورعاه، لما قدمه لي من دعم مادي ومعنوي،

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى زوجتي الغالية شمس حاتم (أم ليث) لدعمها لي على إكمال الدراسة،

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور الفاضل الدكتور زياد صالح قنام لدعمه لنا وتقديم المعلومة العلمية الصادقة.

خلدون محمد كامل عناية

الإقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة استثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

خلدون محمد كامل عناية

التاريخ:

شكر وعرافان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمي الأمين

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع من قدم لي المساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع، واخص بالشكر الدكتور احمد "محمد أكرم" شويكة المشرف الرئيسي على الرسالة والذي تابع عملي خطوة خطوه، ولما قدمه لي من مساعدة ومنحني من وقته الكثير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى إدارة جامعة القدس والعاملين فيها، والى كل من علمني وعمل جاهدا من اجل توفير المعلومة الصادقة والمهارات البحثية الجديدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى المؤسسات ذات العلاقة في بحثي هذا، والتي سيرد ذكرها في مجالات لاحقة التي قدمت لي كل الدعم والتشجيع لإتمام بحثي هذا، كما واشكر زملائي اللذين قدموا لي المساعدة في توزيع الاستمارات وجمع المعلومات.

خلدون محمد كامل عناية

التعريف بالمصطلحات

- النمو : سلسلة من التغيرات الكمية والنوعية وهي عملية متدرجة ومستمرة (الكراجي، 2009)
- التنمية : زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية الحاجات المتزايدة بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية المتاحة.(وزارة الزراعة، فلسطين،2010).
- التنمية المستدامة : يعتبر تعريف براندلاند (عام 1987)للتنمية المستدامة (تلبية احتياجاتنا الحالية دون المساومة في احتياجات الأجيال القادمة) والذي يكرهه معظم دعاة " التنمية المستدامة"، غير كاف، إذ أن جزءا صغيرا فقط من مجمل السلع الاستهلاكية في الدول الصناعية يمكن اعتباره فعلا "احتياجات" علما بان معظم هذه السلع يعني مزيدا من تدمير البيئة والتربة.(برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، جورج كرزوم،1999)
- التنمية الريفية : ذلك النوع من التغيير الاجتماعي الذي يقدم من خلاله الأفكار الجديدة إلى النظام الاجتماعي لتحقيق مستويات أعلى من الدخل الفردي ومستوى المعيشة من خلال طرق إنتاج أكثر عصرية.(الشافعي 2000).
- التنمية المستدامة الزراعية : الاستغلال الأمثل لوحدة المساحة من الأرض مع تعظيم العائد من استغلالها بأقل ما يمكن من التكاليف، أي الوصول بالإنتاجية إلى أكثر من الإنتاجية الحدية بأقل التكاليف لوحدة المساحة.(وزارة الزراعة،2010).
- التنمية الاقتصادية : التنمية التي تتجه إلى تنمية الإنتاج وزيادة الدخل القومية والفردية أي زيادة الثروة.(نعيم،1998).
- الأمن الغذائي : إن الأمن الغذائي يعني "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" (منشورات منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، 2012).
- التنمية الريفية المستدامة : تعرف على أنها الاستفادة من الموارد المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة أو هي التقدم والتطور العلمي والاجتماعي

والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك (غنايم، 2001).

التنمية الشاملة : هي التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لان كل منهما شرط لتحقيق الآخر، وعلية فالتنمية الشاملة متعددة الأغراض، ومتعددة الأساليب، لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي بطريقة متوازنة وهي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (نعيم، 1998).

التنمية البشرية : تعرف بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من العيش حياة طويلة خالية من العلل والشعور بالانجاز واحترام الذات. (العيسوي، 2000).

التنمية الاجتماعية : العملية الهادفة إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها (نعيم، 1998).

التنمية الثقافية والنفسية : الجانب الذي ينظر إلى الإنسان نظرة واسعة تستهدف إعداده إعدادا متكاملًا يحقق تنمية نفسه ومجتمعة والوفاء بحاجات واحتياجات مجتمعه، ولتحقيق ذلك لا بد من تطوير الأنظمة التربوية وهذا التطور يقوم على أساس التخطيط العلمي السليم. (نعيم، 1998).

ملخص الدراسة

أجريت هذه الدراسة من العام الحالي 2012، وذلك بالاستناد إلى أسس المنهج الوصفي، وعينة الدراسة هي دور الخبرة الزراعية المحلية والبالغ عددها (17) مؤسسة موزعه في مختلف محافظات الضفة الغربية ولأغراض تحقيق أهدافها والمتمثلة في التعرف على واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية، حيث استخدم الباحث الاستبيان والذي جاء مرتكزا لمقياس ليكرت الخماسي، كأداة رئيسية لجمع المعلومات وقد تم توزيع (79) استبيان على ذوي الاختصاص في دور الخبرة الزراعية المحلية.

أما الجانب النظري في هذه الدراسة فقد تناول واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية، التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية، حيث أظهر تطور تاريخي للواقع الزراعي في فلسطين، إضافة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، وسبل مواجهة هذه التحديات، كما أظهر الجانب النظري الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة الفلسطينية. وقد تم قياس ثبات الاستمارة باستخدام تحليل كرونباخ ألفا حيث كانت نسبة الثبات (81%).

وبعد تحليل النتائج باستخدام نظام التحليل الإحصائي (SPSS)، واستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية، ومن أجل دراسة الفروق ما بين المتغيرات تم استخدام اختبار (One sample t-test) لمجموعه مستقلة واحدة.

أما هم نتائج الدراسة فتتلخص بأن واقع التنمية الزراعية كان متوسطا حيث وصلت النسبة المئوية 62,2% متمثلة في قلة نمو المساحات الزراعية، عدم فاعلية الخطط الزراعية. كما أن التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية كانت كبيرة جدا حيث وصلت النسبة المئوية للمحور (80,53%) متمثلة في نقص مدخلات الإنتاج (الاعتماد على الإسرائيليين، غياب الأسواق المركزية. أما أهم سبل المواجهة فقد كانت كبيرة جدا حيث بلغت النسبة المئوية لهذا المحور (87,26%) متمثلة في المحافظة على الموارد الطبيعية مثل الماء، الاهتمام بالإرشاد الزراعي، خفض الضرائب على الآلات الزراعية.

كما وتبين الدراسة أن اكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية هي إرهاب الأرض بالدورات الزراعية المتتالية. إضافة إلى أن غياب التصنيع الزراعي اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية. وأن وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات،

مصحوبا بإحياء الحركة التعاونية كسبيل آخر لمواجهة تحديات التنمية الزراعية، وذلك بشكل أكبر من الإرشاد الزراعي.

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بتنفيذ برامج إرشادية وتدريبية في مجال الزراعة المستدامة. وتنظيم وتنفيذ حملات إعلامية مكثفة بتوعية المزارعين بتقنيات الزراعة المستدامة المختلفة. إضافة إلى العمل على تصنيف الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية المزروعة والقابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة.

Agricultural development in the West bank, challenges confrontation from the point view of the local agricultural institutions.

Abstract

This study is investigations of the effectiveness of the agriculture development from the point view of the local agricultural institutions. The study has been conducted in the year 2012 using the descriptive approach. The sample of the study includes the well established local agricultural institutions which amount (17) institutions distributed in the various regions in the West bank. The study focused on the role of these institutions in identifying challenges and the proposed solutions to overcome the difficulties facing agricultural sector in West Bank. The researcher used a questionnaire based on the Likert five-fold scale as a main tool for collecting data. Seventy nine questionnaires were distributed to key employees in the agricultural institutions. The theoretical part of the study dealt with the historical developments of agriculture in the West bank and the challenges facing the farmers and the local agriculture agencies in their struggle for development. In addition, it discusses the Palestinian Authority plans and actions in promoting agricultural developments. The validity of the questionnaire was measured by the analysis of Cronbach Alfa where the rate of the stability was (81%). The analysis of the data has been done using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) yielding averages, standard deviation, percentage and for studying the differences between the variables, (one sample t-test) was used for an independent group. The main results of the study are that the current growth indicator of agricultural development is 62.2% which points to the scarcity of the growth of the agricultural areas, and the ineffectiveness of the agricultural strategy plan. Problems in marketing and generating income constitute a high level of 80.53%, mainly due to the dependence on the Israeli and the absence of the central markets. The shortage of water, the lack of conservational plans for natural resources and reducing taxes on agriculture machinery showed the largest percentage of 87.26%. The study revealed other important results concerning the lack of agriculture counseling with respect to cultivating and land use. The study recommends the implementations of guidance and training programs in land and water use and new techniques of cultivations, marketing, and land classifications.

الفصل الأول

مقدمة ومشكلة الدراسة

1.1 تمهيد

تعد الزراعة المهنة الأقدم بين المهن الإنسانية والأكثر أهمية كونها تشكل مصدر الإشباع الأولي للإنسان من غذاء وكساء ومسكن، وقد استحوذت منذ القدم على معظم الجهد الإنساني وإمكانيات الإنسان البشرية لذلك اعتبرت تنميتها للنتائج الاقتصادية القومي. ومع أن الزراعة تمثل أوسع القطاعات إلا أنها الأكثر تخلفا بين القطاعات في المجتمعات التقليدية وهذا من أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية وهو ما عرف بمصطلح (عق الزجاجة) ولهذا تتجاوز التنمية الزراعية مسألة تحسين مستويات الإنتاج الزراعي إلى تطوير هذا القطاع وتنميته بالتداخل مع القطاعات الأخرى.

وقد تباينت الآراء حول تعريف مفهوم التنمية الزراعية لأسباب عدة إلا أنه تم الاتفاق على حجر الزاوية في البدء في اختيار معايير التعريف ألا وهو أهمية الزراعة وموقعها الاقتصادي والاجتماعي بين القطاعات الأخرى، ومن هذا الواقع للتنمية الزراعية يمكن تعريفها بأنها مهمة ثورية وعملية مستمرة طويلة الأمد تتصف بالشمولية والتكاملية والتعددية، وقد اصطلح أيضا على التنمية الزراعية بالتنمية الريفية المتكاملة.

إن مساحة فلسطين التاريخية حوالي 27 ألف كم²، حيث تشكل منها الضفة الغربية 5655 كم²، بينما تبلغ مساحة قطاع غزة 365 كم²، والجدول التالي يوضح المساحة المزروعة من الأراضي الفلسطينية عام 2008:

المنوع	قطاع غزة	الضفة الغربية	المنوع
--------	----------	---------------	--------

الأراضي الزراعية المروية	8,254,6 طن إكم2	4,986,3 طن إكم2	6,169 إكم2
الأراضي المزروعة البعلية	3,16%	83.7%	4,1343 إكم2
الإنتاج النباتي	2,462 ألف دولار إكم2	1,187 ألف دولار إكم2	3,649 ألف دولار إكم2

(وزارة الزراعة، 2010).

إن مسألة التنمية الزراعية في الدولة الفلسطينية مكانة خاصة في سلم الأولويات وجسد ذلك بوضع البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني 1994 – 2000، وقد خصص مبلغ 1192 مليون دولار لتنمية الزراعة والمياه. ولهذا الاهتمام الخاص بتنمية الزراعة أسباب عديدة أهمها:

- إن تنمية الزراعة هي من أهم المقومات التي تستند إليها قيام الدولة الفلسطينية، لان قدرة البقاء تقاس بالجهود المبذولة لزيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالي العام أو نسبة الاستثمارات إلى المصادر المتوفرة.
- إن تنمية الريف الفلسطيني منوط بتنمية الزراعة وتحسينها بعلية كانت أم مروية، مراعي أم أحراش، منتجات ألبان ومواشي، دواجن، وصيد اسماك، سيبقى في غاية الأهمية.
- بسبب فقر الدولة الفلسطينية إلى الثروات الطبيعية وغناها بالموارد البشرية، والى أن يتم تطبيق برنامج شامل للتنمية، ستبقى الزراعة هي القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ففي الضفة الغربية تستوعب الزراعة 28% من قوة العمل وتسهم بنحو 30% من الناتج الإجمالي، وفي قطاع غزة تسهم الزراعة 40% من قوة العمل وتسهم بـ 24% من الناتج الإجمالي العام.
- إذا كان الهدف لأي برنامج إنمائي فلسطيني هو التخلص من النتائج المدمرة الناجمة عن دمج المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي والتي أعادت إنتاج علاقات الدولة المستعمرة مع مستعمراتها من خلال تكريس علاقة المركز _ الهامش، فلا بد على المدى البعيد النهوض والاهتمام بالتنمية الزراعية بشكل خاض كي يستطيع الفلسطينيون إنتاج ما يحتاجون إليه من طعام. كما إن مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تهدد العالم العربي الذي يستورد أكثر من 50% من حاجاته الغذائية. (الجندي، 2010). ولإضعاف العلاقة بين الفلاح وأرضه عمدت إسرائيل إلى:

- تشجيع الفلاحين للعمل في المستوطنات بدلا من استثمار أراضي هامشية.
- لم يسمح للفلسطينيين بزراعة المحاصيل الزراعية التي يريدونها واستغلال كمية المياه المطلوبة، بينما سمح للمستوطنين حرية ذلك.

- اجبر المزارعون على تصدير منتجاتهم من خلال شركات إسرائيلية، وفرض ضرائب باهظة على المواد المصدرة إلى الخارج "ضرب الاقتصاد الفلسطيني".
- العامل الأهم هو حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من الثروة المائية، بينما تبلغ مساحة الأراضي المروية في الضفة الغربية 130 ألف دونم، بينما تفيد الإحصائيات بان الأراضي التي يمكن أن تروى تصل إلى 600 ألف دونم في الضفة الغربية (الجندب، 2010).

2.1 السياسات والإستراتيجيات التنمىة الزراعية في فلسطين:

عند الحديث عن المؤسسات المساندة التي تؤثر بشكل إيجابي على تنفيذ استراتيجيات وخطط التنمية الزراعية والريفية، لا بد من الإشارة إلى أن هناك علاقة تداخلية بين التمويل، والبحث والإرشاد المبني على أسس علمية سليمة وتزويد المزارع بالمدخلات. كما أن هناك بعض المؤشرات العامة والقطاعية المتعلقة بقطاع الزراعة والريف الفلسطيني، ومؤشرات أخرى تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي وقطاع المال والتمويل الواجب ذكرها قبل التطرق لاستراتيجيات التنمية الزراعية وهي:

1.2.1. المؤشرات العامة:

تدهورت شروط المعيشة للمواطنين الفلسطينيين منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، حيث انخفض مستوى المعيشة في كل من الضفة والقطاع بحوالي 18% خلال الفترة من 1993م إلى 1996م، كما وصلت نسبة الفقر إلى 19% في الضفة الغربية، وإلى 35% في قطاع غزة بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض منذ 1994م، حيث وصل مجموع ذلك الانخفاض ما بين 1994م وحتى 1998م إلى 22%. كما إن حصة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بشكل كبير خلال تلك السنوات، مع انخفاض التصدير (وزارة الزراعة، 2012).

وقد وعد المجتمع الدولي (الدول المانحة) بمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية بما قيمته 4.1 بليون دولار خلال سنوات 1994 - 1998م، وخص منها 3.6 بليون دولار، في حين تم صرف 2.5 بليون دولار خلال تلك الفترة. وقد خصصت معظم هذه المبالغ لبرامج إعادة إعمار البنى التحتية، وللصرف على الموازنات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وحوالي 10% لبرامج البناء المؤسسي، وكانت حصة الزراعة من هذه المبالغ متواضعة إلى أبعد الحدود (وزارة الزراعة، 2012).

تبتعد بعض الدول والمؤسسات الدولية المانحة في سياسات الدعم عن تمويل قطاع الإنتاج الزراعي وإقراض المشاريع الإنتاجية الزراعية، وبنظرة متحفظة لمساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في

الناتج الإجمالي المحلي - نجد أن هناك خلل هيكلي في اقتصاديات فلسطين نتيجة التحول المفاجئ من الزراعة إلى الخدمات، وبالتالي فإن المجتمع الفلسطيني هو أقرب اليوم إلى المجتمع الاستهلاكي منه إلى المجتمع الإنتاجي، إذن هناك حاجة ملحة لتصحيح هذا التشوه، ويمكن الاستنتاج بأن التحدي الكبير أمام السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو تحد متعدد الجوانب (وزارة الزراعة، 2012).

- إن بناء مؤسسات القطاع العام الفعالة والكفؤة والعاملة بشفافية ومصداقية، ويمثل ذلك بناء مؤسسات المجتمع المدني، هو أحد تلك التحديات.
- إن إعادة إعمار البنى التحتية هو جانب آخر من تلك التحديات.
- إن إرساء القواعد القانونية لتنظيم وحماية المجتمع، بما في ذلك البناء الديمقراطي وحقوق المواطنة وواجباتها هو جانب هام ثالث من جوانب التحديات.
- لكن الجانب الموازي في الأهمية لكل التحديات، إن لم يكن الأهم من المنظور الاقتصادي، هو بناء الهياكل الاقتصادية والمالية الفاعلة، وتدعيمها بالسياسات والاستراتيجيات التي تتجاوب مع متطلبات الزيادة في الإنتاج والإنتاجية، وخلق فرص العمل وزيادتها، وتحسين مبادئ وممارسات وآليات العدالة الاجتماعية ومنها عدالة التوزيع، وبالتالي توفير الفرص المتساوية والمتكافئة للجميع (وزارة الزراعة، 2012).

2.2.1. المؤشرات القطاعية (قطاع الزراعة والريف الفلسطيني):

يتداخل قطاع الزراعة ويتشابك مع العديد من القطاعات الاقتصادية، صناعية، وتجارية ومالية، بل يمكن القول إن قطاع الزراعة يعطي القطاعات الأخرى أكثر مما يأخذ، ويتعامل قطاع الزراعة مع الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) أكثر بمرات من غيره من القطاعات، كما يستخدم العمالة المنظورة وغير المنظورة، والحقيقية والمبطننة أن أعداداً لا يستهان بها من أبناء وبنات الريف الفلسطيني سواء كانوا مالكيين لمواردهم الطبيعية أو مستأجرين لها - هم عاملون وأجراء محاصصين (وزارة الزراعة، 2012).

بل ربما الأهم من ذلك أن قطاع الزراعة، إذا ما أحسن استخدامه وتمت خدمته وهيئت له الظروف، يوفر المادة الخام للعديد من الصناعات، ويستخدم الكم الكبير، من المدخلات الصناعية. ويعتبر سوقاً ليست بالضئيلة لكثير من المنتجات في القطاعات الأخرى، وبدون شك، فإنه يساهم من خلال تصدير المنتجات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات، ونتيجة لخبرته وممارسته الطويلة، يتخذ المزارع (في

الأراضي المروية والبعليّة) من الزراعة أسلوب حياة، يمارس فيها عمله مزوجاً بين زراعة الأشجار والفلاحة وتربية الماشية ضمن الوحدة المزرعية الصغيرة الحجم والمتناثرة أحياناً (وزارة الزراعة، 2012).

لكن الوحدات المزرعية في الغالب لا تضمن له استقراراً في الدخل بالنسبة للزيادة المطردة في تكاليف المعيشة، لذلك فهو يعتمد إلى دعم أسرته من العمل خارج المزرعة، بل ومن العمل خارج قطاع الزراعة نفسه. وتتخذ الزراعة المروية (10% من مجموع المساحة المزروعة) اتجاهًا متسارعاً نحو تطبيق التكنولوجيا المستحدثة، وبالتالي فإن حاجتها إلى الاستثمار مرتفعة، وبالرغم من ارتفاع تكاليف وحدة الإنتاج، فإن الإنتاجية عالية وتوفر تربية الماشية والدواجن مصدراً هاماً من مصادر الغذاء للمستهلك الفلسطيني، ومجالاً لاستيعاب العمالة الريفية (وزارة الزراعة، 2012).

3.2.1. مؤشرات سياسات الاقتصاد الكلي:

لكن السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي ما زالت قاصرة عن تمكين قطاع الزراعة في الريف والبادية من المساهمة المطلوبة منه لتحقيق الأهداف سالفة الذكر وذلك للأسباب التالية:

- الاتفاقيات التجارية المعقودة مع الدول المجاورة، المبنية على مبدأ الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة وآليات السوق، تميل إلى تحقيق مصالح الطرف الآخر على حساب المنتج الزراعي الفلسطيني، وبحيث يتضاءل مبدأ المنافسة الحرة والميزة النسبية التي تتمتع بها الزراعة الفلسطينية حتى داخل السوق الفلسطينية نفسها.
- تميل السياسات والإجراءات على نقاط التماس والحدود إلى جعل عمليتي الاستيراد والتصدير غاية في الصعوبة من ناحية، وعالية الكلفة من ناحية أخرى. إضافة إلى سياسات التعرف الجمركية والضريبة المضافة (التي لا تصل في معظمها إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية).
- أما من حيث سياسات الدعم المباشر أو غير المباشر لمدخلات الزراعة أو للإنتاج الزراعي في البلدان المجاورة؛ فإنها تؤدي إلى الارتفاع النسبي في كلفة الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وبالتالي ضعف إمكانات المنافسة الحرة في السوق.
- وكذلك من حيث استخدامات الموارد الطبيعية والطاقة؛ فما زالت هناك من السياسات والإجراءات التي تحد من الاستخدام الأمثل لتلك الموارد والتي ترفع من كلفة الإنتاج الزراعي الفلسطيني (وزارة الزراعة، 2012).

يؤدي ضعف البنى التحتية التسويقية، وقلة الخبرات التسويقية، وندرة الخدمات التسويقية المساعدة إلى فقدان جزء من الجهد الإنتاجي وضعف ميزته النسبية، وطالما إن النقد المستخدم في التعامل التجاري وهو الشيك الإسرائيلي في الغالب والدينار الأردني أحياناً، فإن التضخم الاقتصادي وما يتبعه من تذبذب في سياسات أسعار الفائدة وتخفيض العملة يؤثر ذلك سلباً على الأسعار، وبالتالي على صافي الدخل من الإنتاج الزراعي (وزارة الزراعة، 2012).

4.2.1. إستراتيجية التدخل:

يبدو إن أحد أهداف إستراتيجية التدخل لجسر الهوة يكمن في زيادة مقدرة المزارعين على الوصول إلى البنوك التجارية، وتشجيع البنوك على فتح نافذة لإقراض المزارعين وذلك من خلال تبني برنامج لضمان القروض. أما الهدف الثاني الذي يعتبر مكملاً للأول هو: تشجيع البنوك التجارية لزيادة خدماتها المالية المطلوبة للقطاع الزراعي والريفي وذلك من خلال تقليل المخاطرة التي يتحملها البنك، وإحدى الطرق لتحقيق ذلك هي من خلال المشاركة في المخاطر. والهدف الثالث في إستراتيجية التدخل: هو تفعيل وتحريك السلوك الادخاري بين المزارعين وأبناء الريف والبادية ورياديين المشاريع الاقتصادية الصغيرة في الريف والمدن من خلال تشجيع وتمكين الجمعيات التعاونية من أداء هذا الدور.

كما إن دعم هذه الإستراتيجية بالمساعدات الفنية والإدارية التي يمكن إن تقدمها المؤسسات الأهلية سيساعد النظام البنكي في الوصول إلى مناطق الطلب على القروض، وسيوفر لهذا النظام سيولة أعلى من خلال التوفير الذاتي، وسيقلل من كلفة إدارة القروض. والهدف الرابع في إستراتيجية التدخل هو تطوير الربط المؤسسي بين جميع الخدمات المقدمة للمزارعين وأبناء الريف والبادية من خلال تنظيماتهم التعاونية (الإقراض)، وتوفير مدخلات الإنتاج، والبحوث والإرشاد المبني على التسويق، وربط هذه الخدمات مجتمعة بالتسويق، وتتبع أهمية عملية الربط هذه من كونها توفر الآلية الأسلم لاسترداد القروض، وقد تكون الظروف قد هيئت لتطبيق سياسة "الملوث يدفع"، وبالتالي يصبح الهدف الخامس من إستراتيجية التدخل هو تفعيل دور المؤسسات المالية الريفية في حماية الموارد الطبيعية والبيئة. إذ تصبح إحدى المعايير في منح القروض هو نوع المشروع المنوي إقراضه وأثره على الموارد الطبيعية والبيئة (وزارة الزراعة، 2012).

5.2.1. مؤشرات قطاع المال والتمويل:

تبتعد بعض الدول والمؤسسات الدولية المانحة - كما تم ذكره سابقاً- في سياساتها عن تقديم القروض إلى قطاع الإنتاج الزراعي والمشاريع الزراعية. وكان لإستراتيجية تشجيع قيام جمعيات التوفير والتسليف التعاونية دور فاعل خلال عقد الخمسينات وحتى منتصف الستينات، وكان يدعمها في ذلك وجود مؤسسة الإقراض الزراعي في الضفة الغربية. لكن هذا الدور أخذ في الانحسار بعد حزيران 1967م نتيجة لقيام سلطات الاحتلال بإغلاق جميع البنوك بما فيها مؤسسة الإقراض الزراعي. وفي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات أفرزت سياسة الإقراض المتسامح التي اتبعت إلى ظهور اتجاه سلبي لدى أبناء الريف الفلسطيني (كغيرهم)، حيث لا يميز بين القرض والهبة. ولما كانت الجمعيات التعاونية هي المستفيد الأول من هذه القروض (المنح) فقد تأثر دور التعاونيات في التوفير والتسليف بشكل سلبي. وقد أدت المؤسسات غير الساعية للربح التي ظهرت بعد منتصف الثمانينات دوراً مميزاً في منح القروض لصغار المزارعين وللمشاريع الريفية الصغيرة. ولكن معظم هذه المؤسسات تنقصها الخبرة في الإدارة المالية وبالتحديد إدارة القروض. كما أن حجم المحفظة الإقراضية التي تتعامل بها معظم هذه المؤسسات هي من الصغر، بحيث تزيد من كلفة القروض وتحد من حجم القرض الواحد ونوعه وتحد من إمكانية تلبية الاحتياجات الإقراضية لقطاع واسع من أبناء الريف. فيما عدا التعاونيات، تعتمد جميع المؤسسات غير الساعية للربح في مصادر تمويلها على المنح الخارجية، ولا تستطيع قانوناً إيداع الوفورات لديها، أما بعض الوسطاء التجاريين في أسواق الخضار والفواكه المركزية، وكذلك بعض تجار مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني فقد استمروا في تأدية دورهم المتواضع من خلال البيع بالذمم لحين موسم الإنتاج لبيع المزارعين المعروفين لديهم وبالضمانة الشخصية، وبالرغم من أن الهامش الربحي الذي يضعه هؤلاء الوسطاء والتجار لتقديم هذا التسهيل يعتبر مرتفعاً عن سعر السوق، إلا أن هذا الدور كان له أثره في دعم السيولة لدى بعض المزارعين، ولعل من العيوب الرئيسية لهذا الدور هو نوعية وفاعلية مستلزمات الإنتاج التي تقدم للمزارع من ناحية، وإلى أنه لا يخدم سوى شريحة معينة وصغيرة نسبياً (وزارة الزراعة، 2012).

انتشرت البنوك التجارية وفروعها بشكل كبير بعد عام 1994م. لكن المراكز والفروع (بالرغم من عددها الكبير) ظلت محصورة في المدن الكبيرة في الضفة والقطاع. ووفرت تلك البنوك مأمناً لحجم وفورات مميز نسبياً. لكن هذه الخدمة لم تكن في متناول أبناء الريف بشكل ميسر بالرغم من السيولة المرتفعة الموجودة في البنوك التجارية، إلا إن نسبة القروض إلى الودائع تعتبر أقل نسبة مقارنة بالبنوك الموجودة في كل من الأردن وإسرائيل. وتدافع البنوك عن سياستها تلك بأن من واجب البنك حماية أموال المودعين.

وطالما إن القوانين والأنظمة المعمول بها لم تتطور بعد لتوفير الضمانات للإقراض فستظل البنوك تتبع سياسة التقشف في منح القروض وتتجه البنوك التجارية بشكل عام نحو تسهيل التعامل التجاري وفتح الاعتماد وتشجيع النمط الاستهلاكي، ويقل دورها في تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية من خلال الإقراض متوسط وطويل الأجل تتبع البنوك التجارية سياسة عدم تسهيل الإقراض للمشاريع الزراعية والمشاريع الإنتاجية الصغيرة (ريفية أو غيرها). أما البنوك التي تمنح قروضاً للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والزراعية فهي مرتبطة باتفاقات مع بعض الدول أو المؤسسات الدولية التي توفر نسبة من التمويل على شكل ضمانات للقروض (وزارة الزراعة، 2012).

6.2.1. الاستنتاجات:

تتأثر سياسات الاقتصاد الكلي في فلسطين ببعض العوامل الخارجية وتستمر هذه العوامل في تأثيرها خلال المرحلة الانتقالية المتجددة، على سبيل المثال: سعر الفائدة، والتضخم المالي وما يعنيه من تخفيض سعر العملة المتداولة في السوق الفلسطينية مقابل الدولار. وتتأثر أسعار ونوعيه وكمية المنتجات الزراعية الأولية الفلسطينية (وكذلك المدخلات الزراعية) بسياسات وإجراءات المعابر والحدود، وبنوعية وسائط النقل المسموح بها، وتتأثر كلفة الإنتاج الزراعي الفلسطيني بسياسات الدعم المباشر وغير المباشر للمدخلات وبعض المخرجات الزراعية في البلدان المجاورة، وبشكل خاص الأردن وإسرائيل، وهما الدولتان الأكثر تعاملاً في التجارة الزراعية مع فلسطين. وتعتمد عملية تسويق الإنتاج الزراعي في نجاحها على توفر البنى التحتية التسويقية والخدمات التسويقية المساندة وتصبح (إن لم تستحل) عملية حصر مدخرات أبناء الريف والمزارعين الموجودة في البنوك التجارية وإن كان من المؤكد إن نسبة من المدخرات في البنوك تعود لهذا الجزء من المجتمع، لكن البنوك التجارية ضمن سياساتها الحالية تتردد إن لم تحجم كلياً عن منح القروض لمشاريع الإنتاج الزراعي والمشاريع الريفية طالما أنه لا تتوفر الضمانات الكافية لدى أبناء الريف والتي تقبل بها البنوك التجارية. ويمكن الاستنتاج بأن مدخرات قطاع الزراعة وأبناء الريف الموجودة في البنوك التجارية لا يستفاد منها في إقراض نفس القطاع، إلا في حالة توفير ضمانات للقروض فيما عدا التعاونيات الزراعية، لا تستطيع المؤسسات الأهلية التي تتعامل في الإقراض الزراعي والريفي إن توفر نافذة للادخار بموجب القوانين المرعية، وعليه تبقى هذه المؤسسات معتمدة في مصادر تمويلها الإقراضية على المنح الخارجية (وزارة الزراعة، 2012).

إن من خواص القطاع الزراعي اعتماده على عوامل بيئية ومناخية وحيوية، وبالتالي فإن عوامل المخاطرة الاستثمارية فيه مرتفعة نسبياً عن باقي القطاعات الأخرى. ويستنتج من ذلك حتمية تأسيس

صندوق تأمين ضد المخاطر الطبيعية في هذا القطاع. كما إن طبيعة دوران رأس المال في القطاع الزراعي (الفترة الزمنية بين الاستثمار والإنتاج) وكذلك العوامل والصفات التي تحكم هذا القطاع تفرض قيام مؤسسة إقراضية تختلف عن النظام البنكي التجاري بالرغم من مساهمتهم الذاتية، فإن قطاع المزارعين وأبناء الريف بحاجة إلى نافذة إقراضية، وبحاجة أيضاً إلى وسيلة قريبة ومأمونة لوضع مدخراتهم بها. فالمزارع ليس مقترضاً فقط بل يمكنه إن يكون مدخراً أيضاً، والاستنتاج الرئيسي هو ماهية المؤسسة المالية الوسيطة التي يمكنها جذب الإذخارات الريفية وإعادة استخدامها في الإقراض الزراعي والريفي، هناك حاجة للربط المؤسسي بين برامج الإقراض الزراعي والريفي بسياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج ومشاريع التنمية الريفية من ناحية وباستراتيجيات وبرامج التسويق، وبرنامج البحوث والإرشاد المبني على حاجات السوقين المحلية والخارجية، ومن ناحية أخرى تتعدد حاجة القطاع الزراعي والريفي للتمويل وللإقراض حسب نوع الاستثمارات المطلوبة:

- القروض الموسمية: يعاني بعض المزارعين ومربي الأغنام والدواجن من ضائقة مالية في بداية موسم الزراعة والتربية، فهم بحاجة إلى سيولة نقدية إلى حين مرور الفترة اللازمة حتى موسم الإنتاج والتسويق، وأجل هذه القروض هو أقل من عام واحد.
- القروض متوسطة الأجل: وذلك لدعم الاستثمار في مشاريع زراعية وريفية جديدة كإنشاء مزارع الأغنام والأبقار والدواجن، أو إنشاء البيوت البلاستيكية للزراعات المحمية، أو الدخول في مشاريع لإنتاج البذور والأشتال، ويتراوح أجل هذه القروض ما بين سنة إلى أربع سنوات.
- القروض طويلة الأجل: وذلك لدعم الاستثمار في مشروعات تطويرية كبيرة الحجم نسبياً لدعم الاستثمار طويل الأجل في المدخلات الزراعية والتصنيع الزراعي والبنى التحتية التسويقية، ويتراوح أجل هذه القروض ما بين خمس إلى سبع سنوات (وزارة الزراعة، 2012).

7.2.1. الدروس المستفادة من التجارب المحلية السابقة ومن تجارب الآخرين:

تستند معظم جهود التنمية الزراعية والريفية في العديد من الأقطار النامية والمتقدمة إلى فلسفة تشجيع التوفير الريفي في أذهان واتجاهات المجتمع الريفي والزراعي كقوة محرّكة ودافعة للتنمية الزراعية والريفية. وهناك أدلة على ذلك من تجارب بعض الدول الآسيوية كإندونيسيا، وبنغلاديش، ودول أفريقيا، مثل: كينيا، وتنزانيا، ودول أمريكا اللاتينية، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك السويد، وألمانيا، وهولندا من دول أوروبا. وقد نجحت في الماضي تجربة تشجيع التوفير والتسليف من خلال الجمعيات التعاونية الريفية التي انتشرت في فلسطين قبل عام 1967م افتترضت العديد من الدول في العالمين النامي والمتقدم ضرورة التدخل الحكومي لتطوير وتمويل برامج إقراضية موجهة نحو بعض برامج

ومشروعات التنمية. وقد أثبتت البحوث التي أجريت إن بعضاً من هذه المبادرات التي تدخلت فيها الحكومات قد فشلت في تلبية الطلب المتزايد لدى المزارعين من ناحية، وفي دفع وتحريك التوفير من الموارد الذاتية من ناحية أخرى، وترجع أسباب هذا الفشل إلى:

- وضع سياسات للإقراض تتبنى أسعار فائدة منخفضة، والتي تعني بالتالي إلى إن تكون أسعار الفائدة على التوفير منخفضة لدرجة إنها لا تشجع على الادخار.
- أو إلى إن الإقراض كان مخصصاً لمشاريع زراعية محددة، وهكذا فإنه أثر على مقدرة مؤسسة الإقراض في تلبية الاحتياجات المالية للمزارعين الصغار لتمويل احتياجاتهم غير الزراعية، ويمكن الاستنتاج من البحوث التي أجريت على إن الإقراض الموجه قد لا يؤدي إلى تشجيع الادخار من ناحية، ويؤدي بشكل شبه مؤكد إلى زيادة الكلفة الإدارية، وبالتالي زيادة الاعتمادية على التمويل الحكومي وما قد ينتج عنه من احتمالات العجز في الميزانيات الحكومية. ولذا فإن نجاح برامج الإقراض الموجه يظل موضع سؤال خاصة إذا اتبع سياسات متساهلة في الإقراض، واعتمد على أساليب إدارية قديمة. كما أثبتت التجربة الفلسطينية أن التساهل في الإقراض قد أفرز اتجاهها سلبياً لدى المزارعين باعتبار القرض هبة لا حاجة لسداده، وتلك الظاهرة قد عانت منها الجمعيات التعاونية بشكل خاص (وزارة الزراعة، 2012).

8.2.1. الاستراتيجيات على المدى القصير والبعيد:

تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الزراعة حالياً ببحث قضايا السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار، وبتسهيلات الإقراض المطلوبة لبرامج التنمية الزراعية، وبناءً على خطة التنمية الاقتصادية لسنوات 1999-2003م، هناك حاجة إلى نسبة عالية من الاستثمارات والتسهيلات التمويلية لتنمية قطاع الزراعة والريف الفلسطيني. وإذا ما أريد لخطة التنمية إن تطبق في إطارها الزمني المحدد، يصبح من المنطق التساؤل: كيف يمكن تمويل هذه الخطة؟ وضمن أية سياسات واستراتيجيات سيتم التمويل؟ وما هو دور السلطة في تطوير سياسات الاقتصاد الكلي ذات الأثر على التنمية الزراعية والريفية؟ وما هو دور وزارة الزراعة في استراتيجيات التنمية الزراعية واحتياجات التمويل؟ وكيف يمكن تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في تلك البرامج؟ ومن سيقوم على التنفيذ؟ وما هي متطلبات البناء المؤسسي وتنمية الطاقات الاستيعابية؟ (وزارة الزراعة، 2012)

1.8.2.1. الإستراتيجية قصيرة المدى:

تشجيع المؤسسات الأهلية العاملة في الإقراض الزراعي والريفي على الانضمام والتوحد ضمن مؤسسة واحدة. إذ من المؤكد أن هذه الإستراتيجية سوف تقلل من كلفة إدارة القروض، وتعطي المؤسسة الجديدة قوة تفاوضية أعلى لدى التفاوض مع البنوك حول نسبة الفائدة على المدخرات، وتبعد احتمالات ظهور الازدواجية في منح القروض، وتمكن من الوصول إلى قاعدة أوسع من طالبي القروض تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الريفية في مشاريع التصنيع الزراعي والتسويق الزراعي، وإنتاج المدخلات الزراعية المطلوبة. ومن المحتمل إن تؤدي هذه الإستراتيجية إلى زيادة فرص العمل في الريف الفلسطيني، وتسهيل التحول في النمط الزراعي لمقابلة احتياجات السوق. وقد تحتاج هذه الإستراتيجية إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير بعض الحوافز للمستثمرين الرياديين في الريف القيام بحملة توعيه وإرشاد في الريف الفلسطيني حول أهمية الادخار في الجمعيات التعاونية من ناحية؛ وحول أهمية الاعتماد الذاتي في التمويل، وبالتالي التحول من فكر المنح والمعونات إلى الفكر الاقتصادي من خلال القروض الواجبة التسديد لا يخفى علينا أن برامج التنمية الزراعية والريفية المنبثقة عن السياسات والاستراتيجيات التي تشرف الوزارة على إعدادها سوف تواجه القرن الحادي والعشرين بما يحويه من معطيات عولمة الاقتصاد، وتسارع في تكنولوجيات الإنتاج والإدارة والاتصال، وعليه يصبح من الضروري إعداد الكوادر البشرية المدربة، داخل جهاز وزارة الزراعة والوزارات المعنية الأخرى، وإدارات وتدريب موظفي الإقراض في المؤسسات الإقراضية، وإدارات وموظفو الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين القياديون. كما يصبح من الأهمية تطوير الهياكل المؤسسية داخل الوزارة نفسها، والتنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة من جهة، وبينها وبين المؤسسات التمويلية الرسمية وغير الرسمية من جهة ثانية، وبين هؤلاء وتنظيمات المزارعين وأبناء الريف والبادية (وزارة الزراعة، 2012).

2.8.2.1. الإستراتيجية بعيدة المدى:

تستند هذه الإستراتيجية إلى واقع سوق التمويل في فلسطين (البنوك التجارية) من ناحية، وإلى حقيقة السياسات التي تتبناها بعض الدول والمؤسسات في نظرتها إلى تمويل المشاريع الإنتاجية الزراعية، وإلى افتراض إن السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ضمنها وزارة الزراعة تؤدي دوراً هاماً في دعم القطاع الزراعي والريفي وذلك من خلال :

- تمويل البنى التحتية بما فيها البنى التحتية التسويقية.
- سن التشريعات والأنظمة ووضع السياسات التي تسهل تنفيذ برامج التنمية الزراعية والريفية.

- تقديم الخدمات المساندة البحثية والإرشادية وخدمات الطب البيطري الوقائي.
- الاتفاقات التجارية التي تحمي الإنتاج الفلسطيني.

وأخيراً فإن الإستراتيجية بعيدة المدى المقترحة مبنية أيضاً على نجاح الإستراتيجية قصيرة المدى، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات التعاونية في دفع عجلة الادخار والتوفير لدى المزارعين وأبناء الريف والبادية كإستراتيجية أساسية تتبنى الاعتماد الذاتي لتطوير سوق المال الريفي، وبالتالي تسهيل وصول صغار المزارعين والفئات المهممة في الريف والبادية إلى مؤسسة التمويل والإقراض، وهناك من الأدلة ما يشير على أن قضية إجماع أو تردد البنوك التجارية عن منح تسهيلات القروض للمشاريع الزراعية ولصغار المزارعين والمستثمرين الريفيين لا تتعلق بالسيولة النقدية المتوفرة في تلك البنوك، ولكنها تتعلق ببعض المعوقات التي يمكن تلخيصها وبالتالي عدم الثقة بالقطاع الزراعي والريفي أولاً، والمخاطرة العالية المتوقعة من الاستثمار (الإقراض) في المشاريع الزراعية، و ضعف مقدرة صغار المزارعين على تلبية الضمانات المطلوبة لمنح القروض، والإمكانية المحدودة العالية الناتجة عن القروض القصيرة (وزارة الزراعة، 2012).

3.1 التحديات التي تواجه الزراعة في الضفة الغربية

- يمكن حصر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية بأسباب أهمها:
- استمرار الاحتلال الغير شرعي على الأرض يجعل من التنمية الزراعية وعملية إنتاجها عرضة للتدمير.
 - التدمير الممنهج للبنية التحتية لمؤسسات السلطة واستمرار عملية الاستيطان ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية.
 - العوامل الخارجية لعبت دورها في التأثير على مختلف المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
 - بناء جدار الفصل العنصري الذي يبلغ طوله 750 كم والذي بدوره التهم الكثير من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية سواء كانت مستصلحة أو في طريقها للاستصلاح.
 - يمكن وصف الحالة الفلسطينية بالفقر العام أو الجماعي، حيث أن مجتمعا كاملا يقع تحت طائلة الفقر والإفقار.
 - وقف العوامل التي تقف خلف حالة الإفقار الممنهج (برنامج دراسات التنمية، 2004).

4.1 سبل المواجهة للمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية

- التوسع التدريجي في الزراعة لتشمل عدد كبير من المزارعين.
- توفير الأسمدة للمزارعين كدعم لهم وتشجيعهم.
- تشجيع الزراعات الغير تقليدية مثل النباتات الطبية والعطرية.
- تشجيع زراعة الأشجار التي توفر المياه وخاصة النخيل والزيتون.
- الإشراف على الجمعيات الأهلية والغير حكومية للتأكد من العدالة في التوزيع للمساعدات على المزارعين، وان يحظى كل مزارع بنصيب من هذه المساعدات.
- الإشراف الكامل على المؤسسات الزراعية للتأكد من سلامة عملها مثل محلات بيع الأدوية والمشاتل والمعاصر وغيرها.
- الاستمرار في تدريب المهندسين الجدد من خلال دورات داخلية وخارجية (وزارة الزراعة، 2010).

5.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الأتي: ما واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية، التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية؟ وفي هذه الدراسة سيتم توجيه الأسئلة إلى دور الخبرة الزراعية المحلية من العام الحالي لمعرفة وجهة نظرهم في واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية.

6.1 مبررات الدراسة

تتمثل أهم مبررات الدراسة فيما يأتي:

- تعقد الكثير من المؤتمرات الزراعية التي تبحث في موضوع التنمية الزراعية وتحدياتها وسبل مواجهتها والتي تعكس أهمية الموضوع.
- بعد جديد لدراسات معهد التنمية الزراعية.
- التحديات الرئيسية التي يواجهها النظام الزراعي الفلسطيني.
- محور حيوي للبحث فيه فالتنمية الزراعية شريان وعصب الحياة الاقتصادية وغيرها على حياة الإنسان.

7.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي :

- الأهمية النظرية :

- تأتي أهمية هذه الدراسة كون الزراعة هي القطاع الأكبر الذي يعمل فيه سكان الضفة الغربية خاصة أهل الريف.
- مع اشتغال العدد الكبير في قطاع الزراعة في الضفة الغربية إلا أنه لا يوازي نفس النسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى كونه الأكثر تخلفاً والابطأ استجابة للتكنولوجيا.
- الوقوف على التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية.
- معرفة سبل المواجهة للنهوض بالقطاع الزراعي.

- الأهمية التطبيقية : قد تفيد هذه الدراسة المؤسسات العاملة في مجال الزراعة في الضفة الغربية وسبل تنميتها وتحدياتها ومواجهتها. والتوصل إلى توصيات لتفعيل دور الخبرة الزراعية المحلية في الضفة الغربية للوصول إلى تنمية زراعية.

- الأهمية العلمية : الدراسة متممة لأفاق بحثية جديدة. وجاءت هذه الدراسة لتؤكد أهمية هذا القطاع ومعرفة سبل تطويره وتنميته والعوائق التي تحول دون تطوره.

8.1 أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة في مجموعة من الأسئلة التالية وهي :

- ما هي أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية ؟
- ما هي أقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية ؟
- ما هي سبل المواجهة للتحديات الزراعية ؟
- هل تمثل الحركة التعاونية سبيل أكبر من الإرشاد الزراعي لمواجهة التحديات ؟

9.1 فرضيات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الفرضيات التالية:

- أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية هي إرهاق الأرض بالدورة الزراعية.
- غياب التصنيع الزراعي اقل التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.
- وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات الزراعية.
- 4. إحياء الحركة التعاونية يمثل سبيل لمواجهة التحديات الزراعية اكبر من الإرشاد الزراعي.

10.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي :

- التعرف إلى اكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية.
- التعرف إلى اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية.
- التعرف إلى سبل المواجهة للتحديات الزراعية
- التعرف إلى السبيل الأكبر لمواجهة التحديات التي تواجه التنمية الزراعية

11.1 استعراض فصول الدراسة

تضمنت الدراسة على خمسة فصول متكاملة، بحيث اشتمل الفصل الأول على مقدمة توضيح تعريفات عن التنمية الزراعية ومفهومها، وتعريفات التنمية المستدامة، وتم عرض لمشكلة الدراسة وهي التعرف إلى وجهة نظر دور الخبرة الزراعية في التنمية الزراعية في الضفة الغربية والتحديات وسبل المواجهة. إضافة إلى استعراض الفرضيات وأهداف الدراسة.

وتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة حيث تم عرض واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية، التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية، حيث أظهر تطور تاريخي للواقع الزراعي في فلسطين، إضافة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، وسبل مواجهة هذه التحديات، كما أظهر الجانب النظري الخطة الإستراتيجية لوزارة الزراعة الفلسطينية.

أما الفصل الثالث فقد بين المنهجية التي اتبعها الباحث في دراسته، حيث تم استهداف كافة مجتمع الدراسة المكون من الخبراء في التنمية الزراعية، في الضفة الغربية، حيث تم جمع البيانات في العام الحالي 2012، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي وتم جمع المعلومات من خلال تصميم استبيان متضمنا على مجموعة من الأسئلة الموجهة للخبراء.

وقد تم عرض النتائج ومناقشتها ضمن الفصل الرابع الذي جاء فيه الإجابة على محاور الدراسة وأسئلتها على صعيد التعرف إلى وجهة نظر دور الخبرة الزراعية في التنمية الزراعية في الضفة الغربية والتحديات وسبل المواجهة.

وأخيرا جاء في الفصل الخامس ليوضح أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، مع وضع مجموعة من التوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

تعد التنمية الزراعية الشاملة مهمة مستمرة طويلة الأمد تتصف بالشمولية والتكاملية والتعددية. وتتطلب في العملية البنائية من الأسفل إلى الأعلى وفق مبدأ الاعتماد على النفس. وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية القادرة والراغبة في إحداث تغييرات هيكلية لبنية المجتمع في ظل التخطيط الشامل، كما تتطلب العدل في التوزيع والمشاركة الجماهيرية، والبيئة المؤسسية المناسبة وبخاصة ما يتعلق بالإصلاح الزراعي والمؤسسات الريفية، وإدارة التنمية الريفية. مع التركيز على سياسات الاستثمار من زاوية إعادة توزيعه بين الوحدات المختلفة في إطار التنمية الريفية المتكاملة (الكفري، 2004).

ونظرا لما تتمتع به الزراعة من أهمية كبرى في اقتصاد الدول وبنائها من نواحي عديدة فتطورها يعني تطور جميع القطاعات دون استثناء، لأنها باتت المحرك الرئيس لاقتصاد الدول، وعلية فان هذا القطاع يعاني من بطئ في نمو الإنتاج مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة، وهذا يعود إلى طبيعة العملية الإنتاجية في الزراعة ويتجسد ذلك في أمرين:

- الناتج الإجمالي القومي: وتتمثل في الزيادة في الإنفاق على السلع نتيجة الزيادة في الدخل الفردي، وهذه العلاقة تكون عكسية مع المنتجات الغذائية وطردية مع المنتجات الصناعية وذلك لإحداث التنمية الشاملة.
- الناتج الإجمالي المحلي: وعادة تتمثل في كون المنتج الزراعي يأخذ وقتا طويلا نسبيا، كونه

مرتبط عادة بموسم الزراعة على عكس القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة، لذا تعتبر الزراعة اقل قدرة على النمو واقل على التطور واستيعاب التكنولوجيا (عبد الوهاب، 2005).

1.1.2. التنمية تعريفها بصورة عامة:

تعريف التنمية بصورتها العامة ملخصة أدناه:

1.1.1.2. مفهوم التنمية:

عرف جورنارميريدو التنمية بأنها: تحريك النظام الاجتماعي بكليته إلى الأعلى كما يعرفها آخرون بأنها " انبثاق ونمو كل الإمكانيات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع " (سمارة، 1990). وعرفت وزارة الزراعة بأنها: زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية المتزايدة بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية المتاحة. (وزارة الزراعة، فلسطين، 2010).

وعرف السيد التنمية بتقسيماتها حيث عرف التنمية الشاملة بأنها: التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية لان كل منهما شرط لتحقيق الأخر، وعلية فالتنمية الشاملة متعددة الأغراض، ومتعددة الأساليب، لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي بطريقة متوازنة وهي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعرف التنمية الاجتماعية كذلك: بأنها العملية الهادفة إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها. وأخيرا عرف التنمية الثقافية والنفسية بأنها: هي الجانب الذي ينظر إلى الإنسان نظرة واسعة تستهدف إعدادة إعدادا متكامل يحقق تنمية نفسه ومجتمعه والوفاء بحاجات واحتياجات مجتمعه، ولتحقيق ذلك لا بد من تطوير الأنظمة التربوية وهذا التطور يقوم على أساس التخطيط العلمي السليم. (السيد، 2008).

أما العيسوي فقد عرف التنمية البشرية بأنها: عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من العيش حياة طويلة خالية من العلل والشعور بالانجاز واحترام الذات. (العيسوي، 2000).

ويصب هذا المفهوم على عدة أمور منها:

- التحرر السياسي: والذي يسمح بالحرية بإصدار القرار السياسي الحر للمشاركة الجماهيرية.
- التحرر الاقتصادي: وهو إعادة النظر في توزيع الثروة كون الجهد البشري مصدر للدخل.
- الاستمرارية: لأننا نتحدث عن عملية تنموية شاملة وهذا يتطلب الاستمرارية والاستدامة وليس مجرد بلوغ الأهداف فقط.
- التصاعدية: أن ننطلق من القاعدة أي الريف إلى الأعلى.
- الشمولية: بمعنى أن تشمل جميع مرافق الحياة في التنمية وليس فقط الزراعة.
- التكاملية: التكامل مع القطاعات الأخرى.
- التعددية: بمعنى تعدد الفعاليات الموجه نحو التنمية الشاملة من خلال عدة مشاريع.
- تكافؤ الفرص: أي إفادة القطاعات المتضررة وإفادتها من التنمية بنسبة أكبر من القطاعات الأخرى.
- التخطيط الشامل: تحتاج التنمية الزراعية إلى التخطيط الشامل في انه عملية بنائية مستمرة متعددة الأهداف والمراحل، وكذلك لأنه عملية اجتماعية تبني أهدافها من أسفل إلى أعلى وفق المنظومة المجتمعية.
- تنمية الإنسان: وهو النتيجة النهائية والحتمية للتنمية (عبد الوهاب، 2005).

2.1.1.2. الرؤية الجديدة للتنمية:

بعد تجارب العالم الثالث في الخمسينات والستينات مع التنمية وفشلها من الوصول إلى قطاعات أخرى واسعة من أبناء شعوب ذلك العالم، فقد أصبح هناك رؤية جديدة للتنمية ألا ينظر إلى عملية التنمية بوصفها غاية بل وسيلة أو كأداة لإجراء عملية التنمية. إن عملية التنمية تتضمن أكثر من مجرد أنها جانب مادي ومالي لحياة الشعوب بل تعدت ذلك إلى أنها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن توجيه النظام الاقتصادي الاجتماعي وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج، علاوة على ذلك عن احتوائها لتعبيرات كبيرة في التركيب المؤسسي الاجتماعي والإداري الاقتصادي للوطن. ومن هنا فان الرؤية الحديثة للتنمية فهي تعني نمو اقتصادي مضافا له التغيير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك أبعاد مهمة للتنمية لا يمكن أن تكون موجودة في النمو وهنا الفوارق تكون واضحة بين النمو والتنمية في حال تحسن أداء عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، وفي تطور التقنية التي يسخرها الإنسان لخدمة أغراض التنمية. إن الاقتصاديين يرون اهتماما مباشرا يجب أن يعطى للقضاء على الفقر وانجاز خدمات صحية أفضل وتعليم أفضل في كل مستوى من مستوياته ورفع مستوى المعيشة

والاستخدام. وذلك للوصول إلى التنمية الاقتصادية ضمن مؤشرات الرؤية الحديثة أو الجديدة لها (النجفي والقريشي، 2008).

3.1.1.2. عناصر وسمات التنمية:

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أهم سمات التنمية وصفاتها:

- التنمية عملية ذاتية ومقوماتها موجودة داخل الكيان ذاته.
- التنمية عملية ديناميكية ليست ثابتة.
- التنمية ليست ذات طريق واحد واتجاه واحد.
- إن التنمية شاملة للكيان كله.
- تعمل التنمية على إزالة المعوقات المالية والتقنية والبشرية والمهنية التي تحول دون انبثاق الإمكانيات من داخل الكيان.
- تعمل التنمية على وقف الاستغلال الذي يعوق النمو والانبثاق أو يحد منه أو يوجهه لمنفعة مجموعة دون أخرى (السكري، 2008).

4.1.1.2. أنواع التنمية:

للتنمية عدة أشكال أهمها:

- التنمية الشاملة: هي التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لان كل منهما شرط لتحقيق الآخر وهي تشمل تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية.
- تنمية ثقافية ونفسية: وهي تنظر للإنسان نظرة واسعة تستهدف إعدادة إعدادا متكاملًا يحقق تنمية نفسه ومجتمعه.
- تنمية ثقافية: وهي التنمية التي تهدف إلى تطوير الجوانب المختلفة اجتماعيا واقتصاديا وتهتم بتطوير الإنسان جسديا وفكريا وخلقيا وروحيا وهي بذلك تؤكد مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات (الجندي، 2010).

5.1.1.2. مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي:

إن مادة النون والميم والياء أصبحت اليوم جذراً لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات. فمن هذه المادة نرى مصطلحات: النمو، والتنمية، والدول النامية، والدول الأقل نمواً، إلى آخر تلك المصطلحات (عجمية وآخرون، 2010). ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة. وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم. ولم تعد التنمية الاقتصادية مجرد قيمة يُدعى الناس إليها ويُشجَّعون عليها فحسب، بل أصبحت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في البلاد. ومن ثمَّ أصبحت مناقشة الميزانية، وأسعار العملات، ومعدلات النمو، والتضخم، والبطالة من أهم أعمال مجالس الشعوب وكافة الدوائر الحاكمة (عبد الله، 2009). وعلى أساس هذا المصطلح جرى تصنيف دول العالم إلى دول العالم الأول، والثاني، والثالث كما جرى تصنيفه إلى دول متقدمة، ودول نامية، ودول أقل نمواً. وعلى أساسه أيضاً تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل القومي للبلاد المختلفة، وبه يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنوياً (قابل، 2008).

ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي وأثره في قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية كان لابد من وضع تعريف دقيق له؛ كي يجري بناء الأبحاث الاقتصادية عليه. وعندما نريد وضع تعريف للنمو الاقتصادي علينا أن ندرك أن ثمة فارقاً بين مفهوم النمو في الاقتصاد الرأسمالي، ومفهومه في الاقتصاد الإسلامي نظراً لاختلاف القاعدة الفكرية التي يبنى عليها كلا المفهومين. ففي الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى التنمية والنمو على أنها هي حل المشكلة الاقتصادية الرئيسية، وهي مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بإزاء حاجات الإنسان المتجددة. ومن ثمَّ يكون تعريف النمو الاقتصادي عند الرأسماليين هو: الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها؛ كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية. والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله (نصر، 2007).

وبناءً على ذلك يجري حساب معدلات النمو بناءً على: حساب الإنتاج الكلي الذي ينتجه المجتمع كلاً والدخل الناتج عن هذا الإنتاج، وبناءً على حساب الميزان التجاري وما يحققه من عجز أو فائض في الدخل الكلي، ثم بناءً على هذه الحسابات الكلية يجري تقدير افتراضي لدخل الفرد ومقدار كفايته أو رفاهيته، وهو تقدير يبعد كثيراً عن الواقع نظراً لسوء التوزيع. فيقدر مثلاً أن هذا المجتمع متوسط دخل الفرد فيه خمسة آلاف دولار سنوياً، وهذا المجتمع ألف دولار وهكذا. وبناءً على هذه المحددات

وضعت المنظمات الرأسمالية الدولية تعريفات للدول النامية والدول الأقل نمواً؛ فقالت مثلاً عن الدول "الأقل نمواً" والتي تُمنَح مزايا خاصة في اتفاقات التجارة الدولية: هي الدول التي لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنوياً (القرشي، 2007). وقد عرف الاقتصاد الرأسمالي النمو بأنه: زيادة الإنتاج للرفاهية، وارتفاع مستوى المعيشة عند مجموع الأفراد، لا عند أحدهم (حمدان، 2003).

وقد عرف جورنارميردو التنمية بأنها: تحريك النظام الاجتماعي بكليته إلى الأعلى كما يعرفها آخرون بأنها " انبثاق ونمو كل الإمكانيات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمع ". حيث فرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية، واعتبروا زيادة الدخل القومي دون حدوث تغييرات بنيانية نمو، بينما إذا صاحب هذه الزيادة تغيير في الهيكل الاقتصادي اعتبرت تنمية ومفهوم التنمية في هذا المجال اشمل واعم (الجندب، 2010).

6.1.1.2. التنمية المستدامة:

هو مصطلح يشير إلى التنمية (الاقتصادية والبيئية، والاجتماعية) والتي تُلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام، وإنما هي عملية تغيير واستغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، واتجاه التطور التكنولوجي، والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية". وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية (عفانة، 2009).

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. وفيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس (قاسم، 2010).

وتهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية (عباس، 2010).

7.1.1.2. ركائز التنمية المستدامة:

- المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصدير. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
- الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة (السكري، 2008).
- الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
- المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص (الأشرم، 2010).

وتعد الاتصالات عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف.. غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر

المعلومات العالمية والبحوث. ونلاحظ أن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم من حيث النمو السكاني والزيادة المطردة في عدد السكان إضافة إلى أزمة الطاقة ومشاكل التلوث الناتج عن استهلاك الطاقة بشكل كبير وتأثيراتها السلبية على البيئة، قد أثارت اهتمام مختلف دول العالم سواءً كانت مصدرة أو مستوردة للطاقة (أبو إصبع، 2009).

8.1.1.2. التنمية الريفية:

تركز التنمية الريفية على معيشة سكان الريف والعلاقات بين القطاع الريفي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتركز بشكل رئيسي على: تحليل الظروف (أي العوامل والآليات) التي تحدد معيشة سكان الريف. تحليل انعكاسات السياسات على معيشة سكان الريف. تحليل العلاقات بين القطاع الريفي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. اقتراح تدخلات السياسات الهادفة إلى تحسين معيشة سكان الريف و/ أو تخفيف الانعكاسات السلبية للسياسات الأخرى على مستوى معيشة سكان الريف. وعلاوةً على ذلك فإن قسم التنمية الريفية يلعب من الناحية المؤسسية دوراً هاماً في تحديد ومتابعة ومراجعة إستراتيجية التنمية الزراعية (التابعي، 1997).

وتعتبر الزراعة والتنمية الريفية مستدامتين عندما تكون ممارساتهما سليمة بيئياً وناجحة اقتصادياً وعادلة اجتماعياً وملائمة ثقافياً وإنسانية وتعتمد على منهج علمي شامل. وظهر مفهوم الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين في أوائل التسعينيات كإطار لتركيز اهتمام أكبر على مسائل الاستدامة في العمليات الزراعية وعمليات التنمية الريفية في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

وتقدم الزراعة والتنمية الريفية المستدامتان إطاراً يشمل مبادئ التنمية المستدامة وتتضمن النجاح الاقتصادي والملائمة الثقافية والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية والإنتاجية طويلة المدى. إن وسائل تحقيق الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين عديدة ومرتبطة بالممارسات الجيدة المتعلقة بالتنمية التي تركز على السكان وسبل المعيشة المستدامة والممارسات الزراعية البيئية السليمة ونظم الغابات المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتمد على المجتمع وتنمية السياسات التشاركية ونظم الزراعة الأصلية وشروط العمل العادلة والممارسة الزراعية الجيدة والإمكانية المتساوية للحصول على المياه. ضمن آخرين (حماد، 2002).

9.1.1.2. مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

كما ذكرنا في السابق إن التنمية الزراعية يطلق عليها أيضا مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، ويصب هذا المفهوم على عدة أمور منها:

- التحرر السياسي: والذي يسمح بالحرية بإصدار القرار السياسي الحر للمشاركة الجماهيرية.
 - التحرر الاقتصادي: وهو إعادة النظر في توزيع الثروة كون الجهد البشري مصدر للدخل.
 - الاستمرارية: لأننا نتحدث عن عملية تنموية شاملة وهذا يتطلب الاستمرارية والاستدامة وليس مجرد بلوغ الأهداف فقط.
 - التصاعدية: أن ننطلق من القاعدة أي الريف إلى الأعلى.
 - الشمولية: بمعنى أن تشمل جميع مرافق الحياة في التنمية وليس فقط الزراعة.
 - التكاملية: التكامل مع القطاعات الأخرى.
 - التعددية: بمعنى تعدد الفعاليات الموجه نحو التنمية الشاملة من خلال عدة مشاريع.
 - تكافؤ الفرص: أي إفادة القطاعات المتضررة وإفادتها من التنمية بنسبة أكبر من القطاعات الأخرى.
 - التخطيط الشامل: تحتاج التنمية الزراعية إلى التخطيط الشامل في انه عملية بنائية مستمرة متعددة الأهداف والمراحل، وكذلك لأنه عملية اجتماعية تبني أهدافها من أسفل إلى أعلى وفق المنظومة المجتمعية.
 - تنمية الإنسان: وهو النتيجة النهائية والحثمية للتنمية (عبد الوهاب، 2005).
- 10.1.1.2. نماذج التنمية الزراعية:**

هناك أربع نماذج للتنمية الزراعية أهمها:

- نموذج الحفاظ على التربة: ينبغي على أي نظام للزراعة أن يهتم باستعادة ما تفقده التربة من محتوياتها نتيجة تغذية المزروعات وان هناك حدا طبيعيا لهذه المحتويات.
- نموذج الأثر الصناعي _ الحضري: حيث كان للتحضر والتصنيع أثرا في تطوير القطاع الزراعي وكان لذلك أهمية بنفسير التنمية الزراعية وان هذا النموذج يعتمد في صورته الأساسية على مبدأ اللامركزية في المواقع الصناعية، وعلية فان التدفق السكاني يتوزع على عدد من المراكز الحضرية وربما لا يحقق هذا النموذج أهداف التنمية الزراعية في البلدان النامية.
- نموذج الانتشار: يقصد به تبني الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية من خلال العمليات الزراعية أو انتقاء مستلزمات الإنتاج كالبدور المحسنة.

- نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي: يتميز هذا النموذج باحتوائه على أهم أسس النماذج السابقة إضافة إلى الأسس التي بني عليها والتي تؤدي إلى التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة (الجندب، 2010).

11.1.1.2. أهم موجبات زيادة الطلب على المياه في الزراعة:

- إمكانية زيادة المساحة المزروعة من 130 ألف دونم إلى 610 ألف دونم، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على المياه ليصل إلى 720 مليون متر مكعب سنويا. (جمعه، 2011)
- نظرا لمحدودية الأراضي وضعف إمكانية التوسع الأفقي في الزراعة وهذا يتطلب توفير مصادر مياه إضافية، وهناك إمكانية لاستصلاح ما مساحته 95 ألف دونم منها 15 ألف دونم في السفوح الشرقية لجبال الضفة الغربية مثل سهل البقيعه و80 ألف دونم في المرتفعات الوسطى والجنوبية.
- إن الحاجة لتنمية الثروة الحيوانية والصناعات المرتبطة بها تتطلب اللجوء إلى زراعة الأعلاف المروية.
- مشاريع الري: إن الإهمال الطويل في المناطق المحتلة وانعدام مشاريع الري تقريبا افرض واقعا في الشروع لعدد من مشاريع الري.
- معالجة الآثار السلبية لإجراءات الاحتلال: من الوهلة الأولى شرعت إسرائيل في خنق الزراعة الفلسطينية من خلال فرض قيود على الزراعة الفلسطينية.
- مشكلة التسويق: نظرا لعدم وجود اتصال إقليمي بين أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة خلق عدد من المشاكل في التسويق.
- التصنيع الزراعي: حيث ترتبط عدد من الصناعات الضرورية بالزراعة.
- مشكلة الإدارة: إن الإدارة الغير جيدة للمشاريع الاقتصادية من ضمنها الزراعة كانت سببا في إخفاق مشاريع التنمية.
- مشكلة التطوير الشامل: إن حرمان المناطق المحتلة من مخططات التنمية وخصوصا عندما طبقت إسرائيل لبرامج تنمية كان هدفها التضييق على الفلسطينيين لمصلحة المستوطنين ولإنجاح التنمية الزراعية في الدولة الفلسطينية لا بد أن تكون على أساس برنامج إنمائي للتطوير الشامل (الجندب، 2010).

12.1.1.2. إشكاليات التنمية بعد نشوء السلطة الفلسطينية:

بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة إدارة تنمية رسمية ولها مصلحة في إطلاق التنمية كما قدمت الجهات المانحة معونات للسلطة الفلسطينية لغرض مواجهة مشكلات التخلف، وهذا التطور تم إنهاء التحكم المباشر لسلطات الاحتلال في تراخيص الاستثمارات العامة وخاصة في مناطق (أ، ب) وعلى الضرائب المباشرة أو على التراخيص الخاصة بالمصارف والرقابة عليها. كما تم الاتفاق على ممر امن للبضائع والأفراد بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي فتح الباب أمام السلطة للتطوير في برامج التنمية. ولكن اتفاق أوسلو أبقى على سيطرة الاحتلال على استخدامات نحو 60% من مساحة أراضي الضفة الغربية وغزة والسيطرة أيضا على معظم مصادر المياه، وسلطات شاملة على حركة المواطنين والتجارة الداخلية بسبب بقاء المناطق منقطة (سي) تحت سيطرة الاحتلال، حيث بدأت إسرائيل من اليوم الأول بالتحكم بتلك المفاتيح من تشكل السلطة الوطنية لإحباط عملية التنمية في الأراضي المحتلة وليس فقط بعد نشوء المخاطر الأمنية، مواصلة بذلك سياسات الإجهاض لعملية التنمية حيث عطلت تشغيل الممر الأمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة بممارسة سياسة الإغلاق والحصار عام 2000م (عبد الله، 2005).

13.1.1.2. التنمية المطلوبة هي التنمية الممكنة:

دلت التجربة التنموية في المناطق المحتلة خلال الاحتلال على أمرين:

- الأمر الأول: إن العملية التنموية في المناطق المحتلة حتى بالمفهوم العام والفضفاض هي " علم وتجربة " جديتين في هذه المناطق تكونتا من خلال نشاط الشعب الفلسطيني في طريقة للخلاص من الاحتلال.
- الأمر الثاني: إن تجربة التنمية في ظل الاحتلال هي تجربة محفوفة بالمخاطر وهي نوع جديد من المحاولة في ظروف شاقة وقاسية ولكي تحوز التنمية على انجاز مهمتها الصعبة في ظل الاحتلال يجب أن تكون جذرية (سمارة، 2000).

14.1.1.2. الأولوية للقطاع الزراعي:

هذا النموذج التنموي يركز على الريف الفلسطيني لاعتبارات عدة أهمها:

- إن الريف الفلسطيني يحوي مقومات اكبر حيث يوفر المواد الخام المحلية والأغذية الأساسية للناس " امن غذائي " .

- إن الريف هو القطاع التشغيلي والاعاشي الأوسع.
- القطاع الذي تتركز عليه الأكثرية السكانية.
- القطاع الذي يحوي على بذور البناء الاكتفائي النسبي للاقتصاد الوطني ليشكل نقطة حرب شعب من اجل فك الارتباط (سمارة، 2000).

15.1.1.2. آثار التنمية الزراعية:

- أولاً: توفير الغذاء.
- ثانياً: تكوين رأس المال وهذا يتطلب مبدأين أ_ ترشيد الاستهلاك ب_ الادخار الإجباري.
- ثالثاً: المساهمة في الاستخدام.
- رابعاً: توسيع السوق المحلية.
- خامساً: توفير النقد الأجنبي ويتم بطريقتين: أ_ صادرات زراعية ب_ إحلال الواردات ومنع استنزاف العملة الأجنبية.
- سادساً: خلق التشبيك (عبد الوهاب، 2005).

16.1.1.2. العوامل المؤثرة في النمو الزراعي:

- أولاً: توفير الاحتياجات الغذائية: أخذت الاحتياجات الغذائية قسطاً كبيراً من اهتمام السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة في معظم الدول النامية. وذلك لعدد من المتغيرات في مقدمتها النمو السكاني الذي اتسم بالارتفاع في هذه الدول مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة. يرافقه ارتفاع في الميل الجدي لاستهلاك الغذاء، إذ إن سيادة مستوى من الدخل الفردي المنخفض قد أدى إلى أن الزيادة التي قد تحصل في مستوى هذا الدخل الذي يذهب الجزء الأكبر منه للإنفاق على الغذاء حتى تقترب الحالة من الإشباع من السلع الزراعية الغذائية للفرد في الدول النامية وتنوع الطبيعة الاستخدامية للسلع الغذائية كالحبوب. فإن النمط الغذائي في الدول النامية يميل إلى السلع ذات التركيب الكربوهيدراتي (كالحبوب) مقارنة بالأغذية ذات التركيب البروتيني. وهذا الأمر يشير إلى ارتفاع الطلب على هذا النوع من السلع الغذائية وهو يعني أيضاً أهمية الاعتماد على التنمية الزراعية لتوفير العدد المناسب من السلع الزراعية التي تحقق أمناً غذائياً من ناحية وإحلالاً للواردات الزراعية من الناحية الأخرى.
- ثانياً: توفير الموارد النقدية: إن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة وذلك لمقدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، من خلال التوسع في

المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تتسم بالمقدرة التصديرية. لا سيما في البلدان النامية التي تتمتع بالميزة النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية. وعلى الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبة للدول النامية فإن مما تجب ملاحظته أن نسبة الصادرات من هذه الدول بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الدولية أخذت بالانخفاض. لأن هذا النوع من السلع يتسم بتراخي الطلب عليه في أسواق الدول المتقدمة مع مرور الزمن. وذلك بسبب اكتشاف بدائل صناعية كالألياف أو التوسع في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الدول المتقدمة نتيجة استخدام مستويات عالية من التقنية الزراعية ومع ذلك فإن السلع الزراعية ما زالت تمثل مصدرا رئيسيا في توفير النقد الأجنبي.

● ثالثا: توفير العمل للقطاعات الالزراعية: تعد العمالة مرتبطة بالتزايد السكاني في الدول النامية. وعلى الرغم من إمكانية التطور في القطاع الزراعي وما تؤدي إليه من زيادة العاملين في هذا القطاع. لا سيما إذا كانت إستراتيجية التنمية تميل نحو كثافة العمل مقارنة برأس المال إلا أن ذلك التطور سيؤدي إلى تطوير وزيادة كفاءة إنتاجية العمل في القطاع الزراعي. مما سيترتب عليه توفير قدر من العمل للقطاعات الإنتاجية الالزراعية. لا سيما وأن السكان في الدول النامية قد تزايدوا بنسب متزايدة نتيجة انخفاض وفيات الأطفال ومن ثم تزايد ما يدخل منهم إلى ميدان العمل بعد فترة مناسبة من الزمن. ويجب التمييز بين نوعين من المجتمعات التي يمكن أن تؤثر فيها السياسة الزراعية لتوفير قدر ملائم من العمل وفق متطلبات التنمية الاقتصادية.

● رابعا: القطاع الزراعي سوق للسلع الالزراعية: يمكن للقطاع الزراعي أن يحقق معدلات مناسبة من النمو في القطاعات الالزراعية. لاسيما وأن النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين مما سيترتب عليه زيادة الطلب على السلع الإنتاجية الزراعية أو الاستهلاكية على حد سواء. وهذا الوضع سيؤدي في صيغته النهائية إلى توسيع نطاق السوق للسلع الالزراعية. ويرتبط ذلك بنمو الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي. وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الأخرى. وبمعنى آخر فإن نموا مناسباً في القطاع الزراعي سيحقق وسيترتب عليه نمو في الصناعات السمادية وصناعة الآلات الزراعية. كما أن البنية التسويقية ستأخذ بالتوسع وفقا للعرض الجديد للحاصلات الزراعية. ويضاف إلى هذا أن تطبيق خطط الإصلاح الزراعي في الدول النامية تترتب عليه إعادة توزيع الدخل بصورة أفضل. وتحرير ذلك الجزء من الفائض الزراعي الذي كان موزعا بين الإقطاع والرأسمالية الزراعية وتوجيهه وفق خطط التنمية الاقتصادية. مما يؤدي ذلك إلى تحقيق مستوى ملائم من تراكم رأس المال لأغراض الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

- خامسا: المدخلات الزراعية في الصناعات الغذائية: تعد كثير من المحاصيل الزراعية مدخلات في العمليات الإنتاجية لبعض الصناعات الغذائية لا سيما تلك المتعلقة بصناعة السكر أو صناعة النسيج أو الزيوت النباتية والدهون فنمو السكر يرتبط بالمسافة المزروعة من البنجر السكري أو قصب السكر. وهكذا فإن الدهون والزيوت ترتبط بحجم الناتج من المحاصيل الزيتية كالسمسم وعباد الشمس ونجد أن الترابط بين القطاعين الزراعي والصناعي يعد قويا جدا وان نمو احدهما يرتبط بنمو الآخر. وقد أشار (جاك لوب) إلى أهمية الروابط الأمامية والخلفية للقطاع الزراعي مع القطاعات اللزراعية وأهمية هذه العلاقة لا سيما في المحاصيل الزراعية ذات الأهمية والعلاقة بالصناعات الغذائية وما يترتب على تلك العلاقة من تطوير القطاعات اللزراعية في إطار خطط التنمية الاقتصادية. ويمكن القول أن للزراعة دورا تاريخيا في تطوير الاقتصاديات المتقدمة. وعلى الرغم من تباين ذلك الدور بين دولة وأخرى. فان اشتراك معظم تلك البلدان بسمات أو متغيرات محددة (النجفي والقريشي، 2008).

2.1.2. الزراعة في فلسطين بشكل عام:

يمثل القطاع الزراعي الفلسطيني القاعدة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، إذا يشكل 30% من نسبة القوة العاملة الفلسطينية. كما وتبلغ المساحة الإجمالية للأرض في الضفة والقطاع حوالي (6245000) دونم، منها (5880000) في الضفة، والأراضي المزروعة منها (1793000) دونم. في حين نجد أن مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة تبلغ حوالي (365000) دونم، منها (187000) دونم مزروعة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2009).

وتتمثل أهمية القطاع الزراعي الذي هو أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني في عدة أسباب هي:

- المساهمة في الدخل المحلي الإجمالي.
- توفير نسبة كبيرة من احتياجات المواطنين من الغذاء.
- القطاع الرئيسي لتشغيل المرأة الفلسطينية في الريف.
- يستوعب جزءا كبيرا من الأيدي العاملة التي لم يسمح لها العمل في إسرائيل خلال فترات الإغلاق المتكررة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2008).

وقد بلغت نسبة العاملين الذكور في الزراعة والحراجه والصيد وصيد الأسماك 9.4% من إجمالي العاملين الذكور في القطاعات المختلفة، بينما بلغت نسبة العاملات الإناث في الزراعة 26.3% وقد بلغت نسبة العاملات في الزراعة والحراجه والصيد وصيد الأسماك في الضفة الغربية 27.4% وفي قطاع غزة 22.3% من إجمالي العاملات الإناث في القطاعات المختلفة، كما بلغت نسبة العاملين الذكور في الزراعة والحراجه والصيد وصيد الأسماك في الضفة الغربية 9.1% وفي قطاع غزة 10.1% من إجمالي العاملين الذكور في القطاعات المختلفة. وتفيد النتائج بأن معدل الأجر اليومي للعاملين في القطاع الزراعي بلغ 13 دولاراً أمريكياً، في حين معدل الأجر اليومي للعاملين في مختلف الأنشطة كان 17.3 دولاراً أمريكياً، وتبين النتائج بأن معدل الأجر اليومي للعاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية قد بلغ 15.2 دولاراً أمريكياً بينما بلغ 8.1 دولاراً أمريكياً في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

3.1.2. الإنتاج الزراعي الفلسطيني:

يقسم الإنتاج الزراعي إلى قسمين: الإنتاج النباتي ويتكون من: أشجار الفاكهة، الخضراوات، المحاصيل الحقلية. والإنتاج الحيواني ويتكون من: الأبقار، الأغنام، الماعز، الدواجن، النحل، الثروة السمكية (الترتير وآخرون، 2010). وفيما يلي شرح بسيط عن الإنتاج النباتي:

- أشجار الفاكهة: يبلغ إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة في الأراضي الفلسطينية حوالي 1.181 ألف دونم، منها 1.105 ألف دونم في الضفة الغربية. زراعة الأشجار البعلية في الضفة الغربية تحتل المساحة الأكبر حيث تشكل 98.4% من إجمالي مساحة أشجار الفاكهة، وتغلب أشجار الفاكهة زراعة الزيتون.
- الخضراوات: بلغ مجموع المساحة المزروعة بالخضراوات في الأراضي الفلسطينية حوالي 175 ألف دونم، منها 72.4% في الضفة الغربية ومن أهم محاصيل الخضراوات الكوسا والبندورة، حيث تشكل الأراضي المزروعة بهما ما نسبته 31% من إجمالي مساحة الخضراوات في الضفة الغربية.
- المحاصيل الحقلية: بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في الأراضي الزراعية الفلسطينية حوالي 495 ألف دونم منها 93.1% و6.9% مروية. ويعتبر محصول القمح أكبر المحاصيل الحقلية حيث بلغت المساحة المزروعة به ما نسبته 45.3% من إجمالي مساحة

المحاصيل الحقلية وتتركز زراعة القمح في محافظات جنين وطوباس على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

4.1.2. أنواع الزراعة في الضفة الغربية:

- الزراعة المروية: وهي الزراعة التي تعتمد في ريها على مياه الينابيع والآبار الارتوازية التي تتأثر بدورها بمعدلات الأمطار المتساقطة في الشتاء. أما نسبة الزراعة المروية في الضفة الغربية لا تتجاوز 7% من إجمالي المساحة المزروعة.
- الزراعة البعلية: وهي الزراعة التي تعتمد على مياه الأمطار حيث تعتمد الزراعة في الضفة الغربية على مياه الأمطار بشكل رئيسي (جامعة القدس المفتوحة، 2005).

5.1.2. الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي:

بلغ إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي حوالي 458 مليون دولار، منها 83.2% للإنتاج النباتي موزعة بنسبة 56.7% في الضفة الغربية و26.5% في قطاع غزة. أما مساهمة الإنتاج الحيواني من إجمالي القيمة المضافة فتبلغ 16.8% موزعة بنسبة 12.7% في الضفة الغربية و4.1% في قطاع غزة، ومن الجدير بالذكر أن محافظات جنين، الخليل، ورفح أكثر المحافظات مساهمة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي (جمعه، 2009).

6.1.2. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي:

يمثل القطاع الزراعي الفلسطيني القاعدة الإنتاجية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني من خلال مساهمته في الناتج المحلي أو من خلال نسبة القوة العاملة الفلسطينية فيه التي بلغت في الستينات نحو 43%، انخفضت هذه النسبة في بداية التسعينات لتصل إلى 30% ثم إلى 22%، لقد شهد هذا القطاع تذبذبا صعودا وهبوطا في مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، ففي عام 1967 بلغت نسبة المساهمة 40% ثم بدأت تذبذب خاصة في أوائل السبعينات ما بين 32% و37% من الإنتاج المحلي الإجمالي، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض خلال النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات لتتراوح ما بين 22% و29% ثم لتعود بعدها في الصعود بداية التسعينات لتصل نحو 35% ثم عادت إلى الانخفاض مرة أخرى في عام 1996 لتصل إلى 13% ثم استمر هذا

الانخفاض ليصل عام 2000 نحو 7%. كما أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مساهمة النشاط الزراعي في فلسطين عام 2002-2003 بلغت قرابة 9.2% من إجمالي الناتج المحلي (مركز المعلومات الفلسطيني، 2009).

7.1.2. التسويق الزراعي:

ازدادت أهمية تسويق الحاصلات الزراعية خلال السبعينات عندما ارتفع إنتاج الخضار والفواكه في الضفة الغربية وقطاع غزة على ضوء دخول التكنولوجيا الوسيطة في الإنتاج الزراعي من بلاستيك زراعي وري بالتقريب وبيوت بلاستيكية وأسمدة ومبيدات.. الخ. إن ارتفاع العرض في منتجات المحاصيل الزراعية دفع المزارعين والتجار للبحث عن أسواق جديدة بالإضافة للأسواق المحلية، وبالطبع فإن الأسواق المجاورة وخصوصا العربية كانت هي المؤهلة لاستقبال هذا الفائض الزراعي. وتشمل الأسواق المحلية والخارجية من عربية وأجنبية وإسرائيلية:

• أولا: الأسواق المحلية ومنها:

- أسواق الجملة المركزية: تتوزع هذه الأسواق على المدن الرئيسية مثل نابلس، جنين، طولكرم، أريحا، رام الله، بيت لحم، الخليل... الخ، إذ يقوم المزارع بتوصيل منتوجاته لهذه الأسواق وتباع من خلال الوسطاء أو الوكلاء الذين يدللون على المنتوجات وتباع غالبا إلى تجار المفرق المنتشرين في نفس المنطقة أو مناطق أخرى.
- أسواق المفرق: نظرا لصغر حجم أسواق الضفة والقطاع فإن أسواق المفرق غالبا ما تتواجد في نفس مباني أسواق الجملة المركزية في المدن الكبيرة.
- الباعة المتجولون: انتشرت هذه الظاهرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة للانتفاضة الأولى نظرا لعوائق التصدير التي فرضتها سلطات الاحتلال والسلطات الأردنية، مما زاد من الفائض الزراعي في الأسواق المحلية (العمرى، 2005).

• ثانيا: الأسواق الخارجية وتشمل:

- الأسواق الإسرائيلية: عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية احتلالها للضفة والقطاع عام 1967 إلى إخضاع وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها وذلك ضمن

سياسات اقتصادية وأمنية عديدة كان منها فتح أسواق الضفة والقطاع لمنتجاتها وإغلاق أسواقها أمام منتجات هذه المناطق.

- الأسواق العربية: تعتبر الأسواق العربية الأردنية أكبر مستورد للصادرات الفلسطينية والتي من ضمنها المنتجات الزراعية.
- الأسواق الأوروبية.
- أسواق أخرى والمقصود بها أسواق الدول العربية (صدقة، 2008).

8.1.2. الصناعات الزراعية:

- صناعة الأعلاف: تعود صناعة الأعلاف في الأراضي المحتلة إلى بداية احتلال الضفة والقطاع، حيث أقيم مصنع شركة أعلاف الديك الذهبي عام 1969 في نابلس، وخلال عمر الاحتلال أنشئ العديد من مصانع الأعلاف كان آخرها مصنعان خلال الانتفاضة الأولى، الأول في رام الله والثاني في بيت أمر/ الخليل.
- صناعة الزيت والصابون: تعود هذه الصناعة إلى مئات السنين وإن كانت كيفية التصنيع قد اختلفت من جيل لآخر وواكبت التطور التكنولوجي، وتشير الإحصائيات إلى الاختلاف في أعداد المعاصر العاملة من عام لآخر وذلك تبعاً لموسمية إنتاج محصول الزيت.
- تصنيع منتجات الثروة الحيوانية: وتصنيع مشتقات الحليب بالأساس من لبن ولبنه وجبنه وحليب مبستر.
- الخضار والفواكه: مثل إنتاج رب البندورة وبعض الأصناف الأخرى وقد تم إنشاء وحدات تصنيع محاصيل زراعية من الخضار والفواكه والتي تركزت في عمليات التصنيع التالية:
 - التجفيف: مثل التين، العنب، البلح، الملوخية، ولهذا الغرض أقيمت عدة وحدات صناعية نذكر منها مصنع التمور في أريحا الذي تأسس خلال الانتفاضة الأولى عام 1989.
 - التعليب: مثل البندورة، المخللات، الحبوب، والتطالي.
 - التجميد: وخصوصاً الخضار فقد جرت عدة محاولات لتبريد وتجميد بعض أصناف الخضار مثل البطاطا، الجزر، البازيلا والفاصوليا. إلا أن جميع هذه المحاولات كانت محصورة في إطار مشاريع إنتاجية صغيرة فردية أو جماعية (عبد الرازق والزموري، 2010).

9.1.2. أثر الانتفاضة على القطاع الزراعي:

إن للانتفاضة أثر كبير على حياة الفلسطينيين في جميع نواحيها، فكبدت الانتفاضة الفلسطينيين خسائر بشرية واقتصادية كبيرة. والخسائر الاقتصادية كانت في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية أما القطاع الذي تكبد الجزء الأكبر من الخسائر فكان القطاع الزراعي وذلك نتيجة للممارسات الإسرائيلية التي استهدفت هذا القطاع عن عمد وذلك بسبب اعتماد الفلسطينيين اعتماداً كبيراً على الزراعة، وتتلخص هذه الممارسات في مصادرة الأراضي وتجريفها وقطع الأشجار وخاصة أشجار الزيتون والحمضيات، وعرقلة تسويق المنتجات الزراعية مما أدى إلى تلف جزء كبير منها (بليسي وأبو شرقية، 2005).

10.1.2. الواقع السياسي وأثره على القطاع الزراعي:

إن الظروف السياسية التي مرت ومازالت على الأراضي الفلسطينية تفرض واقعاً متواصلًا من حيث التغيير والتقلب، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القطاع الزراعي بكافة فروعها، فالحرب التي حدثت عام 1948 ونتج عنها احتلال الجزء الأكبر من فلسطين، ثم حرب عام 1967 والتي أدت إلى احتلال كامل التراب الفلسطيني. أدت إلى تقلص المساحة الزراعية المتاحة، وأجبرت العديد من العاملين الفلسطينيين في القطاع الزراعي على الهجرة القسرية، وبهذا خسرت الزراعة في فلسطين عاملين مهمين جداً وهما الأرض والإنسان، نستدل على ذلك بالوضع الزراعي في الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987، حيث عاد قسم كبير من العمال الفلسطينيين إلى العمل في القطاع الزراعي، فانتعش ذلك القطاع وبدأ يسترد عافيته من جديد، ولكن بعد الانتفاضة عادت إمكانية العمل داخل الخط الأخضر وبهذا عاد القطاع الزراعي للمعاناة ذاتها مرة أخرى، وبدل هذا على تأثر النشاط الزراعي بالوضع السياسي المفروض على الشعب الفلسطيني (وزارة الزراعة، 2010).

ومن الأمور الأخرى الهامة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على القطاع الزراعي عدم توفر الدعم والحماية للمزارع الفلسطيني لضعف الموارد المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومحدودية التصدير المرتبطة والمقيدة بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته على المعابر والحدود بصورة مباشرة وغير مباشرة، وبالتالي فإن هامش العائد الربحي في هذا القطاع محصور ومقيد بالقرارات السياسية الإسرائيلية. وقد عمل الاحتلال الإسرائيلي على الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية من خلال إنشاء العديد من المستوطنات والمعسكرات، وإعلان أجزاء أخرى مناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية، من أجل تنفيذ مخططاته الاستعمارية الخاصة (صدقة، 2008).

وبعد عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو قام الاحتلال بشق الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنات والمستوطنين والتهمت هذه الطرق حوالي 1.5% من مساحة الضفة الغربية. ولذا نجد أن المساحة الزراعية تتعرض بصورة مستمرة للتقليص والانخفاض. ومن جهة أخرى فقد قيدت اتفاقيات أوسلو المرحلة، الموقعة بين السلطة الفلسطينية والجانب الإسرائيلي قدرة الفلسطينيين على الاتصال والانفتاح الكاملين إقليمياً ودولياً، بالرغم من أنها ساهمت بالتقليل من العزلة الكاملة التي كانت تواجهها القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الاحتلال، غير أن التحدي الأساسي الذي ظلت تواجهه السلطة الوطنية الفلسطينية هو كيفية استعادة القدر الأكبر من الحقوق الفلسطينية من خلال مفاوضات الوضع النهائي مع الجانب الإسرائيلي الذي ظل يماطل ويتهرب من الاستحقاقات السياسية لاتفاق أوسلو مما أدى لاندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/29 واستمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وأهم هذه الحقوق الأرض والمياه والسيطرة على قنوات الاستيراد والتصدير ولا يتم ذلك إلا من خلال السيادة على كافة المعابر (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2009).

11.1.2. السياسة الإسرائيلية اتجاه القطاع الزراعي خلال الفترة الممتدة من عام 2000-2012:

لقد مارست إسرائيل كافة الوسائل والطرق لنزع الفلسطيني من أرضه وذلك من خلال الممارسات الاحتلالية المتمثلة بتجريف الأرض الزراعية، وقلع الأشجار تدمير المنشآت والمنازل مما يعني إلحاق أكبر ضرر بالاقتصاد الفلسطيني (سليمان، 2004).

ويكاد لا يخلو أي تقرير وإن صغر حجمه من التلميح إلى تجريف قوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الزراعية في مختلف محافظات الضفة الغربية وذلك لصالح الجدار الفاصل، كما يعتمد الاحتلال البدء بعمليات التجريف في موسم الحصاد لإفساد المحصول بالكامل وتبديد جهود المزارعين الفلسطينيين، ومنذ أن بدأ موسم التجريف الإسرائيلي لصالح جدار الفصل العنصري في حزيران 2002، استولت إسرائيل على أرض زراعية فلسطينية خالصة بوضع اليد دون تبليغ الأهالي بأي إنذار أو إخطار سابق، وكانت باكورة التجريف عشرات الدونمات من أراضي قرى غرب محافظة جنين (مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 2004).

كما استولت قوات الاحتلال على مساحات شاسعة من أراضي المواطنين ومر الجدار على تخومها وعلى بعد أمتار قليلة من منازل القرى المنكوبة. ولم تتوقف مؤامرات الاحتلال الإسرائيلي لقرارات

السلب هذه، بل تعدى ذلك إلى إصدار أوامر جانبية أخرى تحت مسمى (قرار تعديل الحدود) من ضمنها تجريف وتدمير أراضي فلسطينية لم تشملها قرارات السلب (مركز العمل التنموي، 2005).

ويعنى أدق فإن قرارات سلب الأراضي وضعت لتكون قابلة للتعديل والتغيير حسب المفاهيم الإسرائيلية بما يسمى "الأوضاع الأمنية" التي على خلفيتها المزعومة يبنى الجدار العنصري فوق الأرض الفلسطينية ويقتل المزارعون الذين يدافعون عن ميراثهم التاريخي وحقهم بالأرض المهدهدة بالتجريف (المبادرة الوطنية الفلسطينية، 2003).

12.1.2. السياسة الإسرائيلية اتجاه القطاع الزراعي خلال الفترة الممتدة من عام 1967-2000:

لقد كان القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالاحتلال الإسرائيلي وسياسته الهادفة إلى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. وقد ظهر ذلك من خلال تدهور الأهمية النسبية للاقتصاد الفلسطيني في اقتصاد الأراضي المحتلة حيث تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (40%) سنة 1969 إلى (22%) سنة 1985. كما أن حرص الاحتلال الإسرائيلي على استنزاف الأراضي والمياه الفلسطينية واستخدامها لأغراض الاستيطان وتلبية حاجات اقتصاده، ساهم إلى حد كبير في منع تطور القطاع الزراعي بل وتدهوره في كثير من الجوانب (عبد الرازق والزمغوري، 2010).

وبالإضافة إلى استنزاف الموارد الأساسية للقطاع الزراعي، عمدت سلطات الاحتلال إلى إتباع سياسيات تصديرية وتسويقية اتسمت بالعشوائية والتذبذب وعدم الاستقرار. فتسمح بالتصدير عبر الجسور تارة فجأة وبدون مبرر تارة أخرى، كما أنها عادة ما تقترن المتاح بالتصدير بإجراءات مجهزة تؤدي في الغالب عن الوقت المناسب ومرتبطة بمواسم الإنتاج الإسرائيلي حتى تنفرد بسوق الأراضي المحتلة (اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 2010).

كما منعت السلطات الإسرائيلية تصدير المنتجات الزراعية من الأراضي المحتلة إلى الأسواق الإسرائيلية إلا بتصاريح من الحاكم العسكري، و فقط عندما تكون المصانع والأسواق الإسرائيلية بحاجة ماسة لهذه المنتجات. وبالمقابل فإن المنتجات الإسرائيلية تدخل بجدية تامة إلى الأراضي المحتلة. وكثيراً ما اتبعت سلطات الاحتلال سياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية مما أدى إلى إفلاس الكثير منهم، كما يلاحظ أن السلطات الإسرائيلية قامت في بعض الأحيان بتشجيع زراعة أنواع معينة من المحاصيل النوعية لفترة معينة، مما أدى إلى توجه المزارعين في الأراضي المحتلة إلى هذه

المحاصيل على حساب محاصيل أخرى، والتي قد تعتبر أكثر أهمية من وجهة نظر الأمن الغذائي والاستقلالية الاقتصادية، واتصفت المحاصيل التي شجعتها السياسة الإسرائيلية بقابليتها للتصدير، وغالباً ما كانت الأسواق الإسرائيلية بحاجة لها (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2005).

ولقد أدت السياسة الإسرائيلية خلال سنوات الاحتلال إلى إلحاق أضرار فادحة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص. كانت نتيجتها خلق تشوهات واختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، أدت بصورة مباشرة إلى التدهور في القطاعات المكونة للنتاج المحلي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2003).

وبعد تولي السلطة الوطنية الفلسطينية لمسؤوليتها في الأراضي الفلسطينية، اتبعت إسرائيل سياسة جديدة تمثلت في وضع العراقيل أمام حركة البضائع والأشخاص والإغلاقات المتكررة التي كان لها الأثر الكبير في تراجع القطاعات الإنتاجية، خاصة قطاعي الزراعة والصناعة. لقد شهد القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية تراجعاً ملموساً بسبب سيطرة إسرائيل على المنطقة (ج)، حيث تقع معظم الأراضي الزراعية فيها، بالإضافة إلى مصادرتها للأراضي الخصبة في الأغوار والأراضي المحيطة بمناطق السلطة الفلسطينية في الشمال والوسط (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2002).

ولقد تمثلت السياسة الإسرائيلية اتجاه القطاع الزراعي الفلسطيني خلال الفترة الزمنية الماضية من 1967-2000 بمصادرة الأراضي الزراعية ونهب الموارد المائية والإغلاقات المتكررة ووضع العراقيل أمام حركة البضائع والأشخاص. ومنذ قيام الانتفاضة الفلسطينية بتاريخ 2000/9/29 اتبعت إسرائيل سياسة جديدة تمثلت فيما يلي:

- استهداف الأراضي الزراعية بالتجريف والتدمير.
- منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم.
- ردم آبار المياه (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2012).

13.1.2. الأمن الغذائي في فلسطين:

تعتبر فلسطين من الناحية الجغرافية منطقة غنية لإنتاج مواد غذائية نتيجة لطبيعة تربتها الخصبة ومناخها المعتدل، ولكن نتيجة للوضع السياسي لفلسطين والاحتلال الصهيوني لها كان لذلك الأثر

الكبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على توفير المواد الغذائية المحلية والتي تتناسب مع عدد السكان (أبو خديجة، 2010).

ولقد أثبتت مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة مدى حساسية مسألة الأمن الغذائي والحاجة الماسة لها في تحقيق التغييرات التنموية الايجابية المنشودة. إن استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة عوامل ومقومات النهوض التنموي الاقتصادي والاجتماعي المتمثلة في مصادرة المصادر الطبيعية الأساسية وعلى رأسها الأرض والمياه وحرمان الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في حرية الوصول والسيطرة على تلك المصادر كان لها الأثر البالغ في الحد من إحداث التغييرات التنموية المنشودة، ومما لا شك فيه أن استمرار حالة الانقسام الفلسطيني السياسي (العمودي والأفقي) زاد من تعقيد الأمر وشكل عائقا أساسيا إضافيا أمام صياغة إستراتيجية تنموية مستدامة وتشاركية للأمن الغذائي الفلسطيني (الصوراني، 2010).

الحديث عن الأمن الغذائي ليس بالأمر الغريب على ثقافة الشعب الفلسطيني، فقد كانت احد أهم ادواته في تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية في مواجهة ظروف الاحتلال، من خلال إدراك المواطن الفلسطيني ومنذ اللحظة الأولى لأهمية هذه الإستراتيجية "العفوية" من خلال الاهتمام بالأرض ومصادر المياه وحمايتها من اجل البقاء. لقد كانت توجهاته التنموية انعناقية من الدرجة الأولى ومعتمدة على الذات والإمكانات المحلية المتاحة، فكانت ثقافة وممارسات الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية في المناطق الريفية وداخل المدن واستغلال الحدائق "والحواكير" المنزلية وحتى أسطح المنازل في أنشطة ومشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني الصغيرة والصغيرة جدا وصولا إلى تطوير ما يعرف بالاقتصاد المنزلي الفلسطيني الذي لعبت فيه المرأة الفلسطينية إلى جانب المزارع الفلسطيني دورا مميذا في إنتاج وتخزين البذور الزراعية المحلية وعمليات التصنيع الغذائي المنزلي المتنوعة لسد احتياجات الأسر الفقيرة والمنكشفة من المواد الغذائية المصنعة والمجففة والمجمدة. هذه التجارب قادت في وقت لاحق -خصوصا خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى- إلى ممارسات تنموية انعناقية هامة أكثر تنظيما أخذت شكل المشاريع المدرة للدخل والتعاونيات الزراعية المنتجة والمولدة لفرص العمل للاف العاطلين عن العمل، كما لعبت تلك الإستراتيجية دورا حيويا في مواجهة أثار الإغلاق والحصار وسياسة منع تجوال المواطنين (أبو خديجة، 2010).

ولا ننسى هنا الدور الهام للجان والجمعيات الزراعية المجتمعية والتي كانت تستمد قوتها وزخمها من المشاركة المجتمعية الحقيقية والعمل التطوعي والمصادر المحلية، ولكن وللأسف سرعان ما ضعف

دور العديد من تلك اللجان والمؤسسات الشعبية بسبب تغليبها لسياسات وشروط التمويل الخارجي على حساب سياسات وشروط التنمية المحلية الفلسطينية المستدامة. من الصعب الآن الحديث عن إستراتيجية فلسطينية للأمن الغذائي في ظل استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية وإقامة مئات الكيلومترات من جدران ومناطق العزل لدواعي أمنية غير مبررة على حساب أخصب الأراضي الزراعية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أدت إلى فقدان آلاف المزارعين وعمال الزراعة لفرص عمل دائمة. نشير هنا إلى مثال واضح يتمثل في مصادرة حوالي 25% من أخصب الأراضي الزراعية في قطاع غزة لصالح المنطقة الأمنية الإسرائيلية العازلة بطول 55 كيلومتر وعلى طول الحدود الشمالية والشرقية للقطاع، وبالتالي حرمان أكثر من 15% من مزارعي قطاع غزة من حق الوصول إلى أراضيهم الزراعية لإنتاج وتوفير الغذاء لسكان القطاع اعتماداً على تلك الأراضي التي كان من الممكن أن تشكل سلة غذاء لسكان القطاع. هذا الوضع وللأسف الشديد يقود هؤلاء المزارعين ومئات الآلاف من المواطنين في غزة إلى الانتظار يوميا في طوابير توزيع المواد الغذائية المؤدية إلى شبابيك المؤسسات الاغاثية المحلية والدولية وبرامج ومشاريع البطالة المؤقتة "الخداعة" التي لا تغني ولا تسمن من جوع (أبو خلف، 2012).

إن خطورة هذه الحالة التي نعيشها اليوم تضرب في الصميم نهج الأمن الغذائي المستدام وتوفير سبل العيش الكريم من جهة، ومن جهة أخرى تركز إستراتيجية الاعتماد على الغير في توفير لقمة العيش "المغمسة" بمشاعر الإحباط واليأس والغضب وفقدان الأمل بوطن فلسطيني متصل وقابل للحياة. إن الخروج من هذه الأزمة أول ما يتطلب توفر الحد الأدنى من التوافق السياسي والمؤسسي الفلسطيني والذي من الممكن أن يسهم في وضع خطة فلسطينية متكاملة للأمن الغذائي اعتماداً على المصادر الطبيعية والبشرية المحلية أولاً، وإدارة رشيدة لما يتوفر من المساعدات المالية العربية والدولية ثانياً، "وهي بالمناسبة ليست بقليلة!" (الصوراني، 2010).

14.1.2. مفهوم الأمن الغذائي:

إن الأمن الغذائي يعني "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة" (منشورات منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة، 2012). يتأثر الأمن الغذائي بعدد من العوامل منها: الإمدادات الغذائية، والحصول على العمل، وبعض الخدمات الأساسية مثل مرافق التعليم، والصحة، والإصحاح، والمياه النظيفة، والمسكن الآمن. ويعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، والعقبات الرئيسية أمام الحصول على الأمن الغذائي (القاسم، 2010).

15.1.2. أهم المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني:

جدول 1.2: أهم المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني (دليل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين، 2012).

الرقم	الاسم	المدينة
1	الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الفلسطينيين	رام الله
2	اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	رام الله
3	الاتحاد التعاوني الزراعي	رام الله
4	اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية	رام الله
5	جمعية التنمية الزراعية (الاغاثه الزراعية) جميع محافظات الوطن	جميع محافظات الوطن
6	المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	رام الله
7	مركز العمل التنموي (معا)	رام الله
8	المركز العربي للتطوير الزراعي	رام الله
9	مركز الخدمات الزراعية	الخليل
10	مركز أبحاث الأراضي	الخليل
11	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	رام الله
12	لجان العمل الزراعي	رام الله
13	جمعية المركز الفلسطيني لتطوير الثروة الحيوانية (المشروع الابطالي)	طوباس
14	جمعية جهود للتنمية المجتمعية والريفية	بيروزيت
15	المركز الفلسطيني للبحوث والتنمية الزراعية (الشرق الأدنى)	نابلس
16	شبكة المنظمات الأهلية	رام الله
17	جمعية مزارعي جنين	جنين

2.2 الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم تناول بعض الدراسات الأجنبية والعربية المتعلقة بمفهوم التنمية الزراعية سواء كان على الصعيد المحلي أو العالمي.

1.2.2. الدراسات العربية:

دراسة زايد (2010): اجري دراسة بعنوان تأثير الخطة الوطنية 2010- 2012 على تنمية القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة. يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد متى تأثير الخطة

الوطنية 2010-2012 على القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة. تتبع أهمية الدراسة لما للقطاع الزراعي لم للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني فهو يعد القطاع الثالث لاستيعاب الأيدي العاملة في فلسطين، لذلك قد تساهم هذه الدراسة في جمع المعلومات عن هذا القطاع ومعرفة العوائق التي تواجه هذا القطاع. شملت عينة الدراسة على عدد من المزارعين وكذلك عدد من الفاعلين الأساسيين في قطاع الزراعة وصناع القرار في خطط التنمية. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها: الاهتمام بالقطاع الزراعي بشكل اكبر وذلك بالاهتمام بالبرامج والمشاريع التي تنفذ في القطاع الزراعي وان تهدف للحد من المشاكل التي تواجه تطور وتقدم هذا القطاع الحيوي.

دراسة الترتير وآخرون (2010): أجرو دراسة بعنوان: التنمية الريفية المستدامة. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية الزراعية ووسائلها ومعيقاتها، إضافة إلى توضيح العلاقة بين التنمية الزراعية ووجوه التنمية الأخرى. خرجت الدراسة بنتائج كان من أهمها إن المعوقات برزت في ثلاث مجالات: الأول: التعليم: وذلك من خلال عدم كفاية المؤسسات التعليمية، وصرامة الأنظمة التعليمية، والتركيز على الدراسات النظرية. ثانيا: البحث: وذلك من خلال عدم توفير الخلفية الملائمة للعملية التعليمية، وعدم الاهتمام بالبحوث التطبيقية، ثالثا: التكنولوجيا: وذلك من خلال عدم خلق تبعية بين الصناعية التحويلية والاقتصاد الرأسمالي العالمي.

دراسة عفانة (2009): أجرت دراسة بعنوان: "استراتيجيات المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية: محافظة طوباس كحالة دراسية". تناولت هذه الأطروحة دراسة وتحليل إمكانات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة طوباس بالضفة الغربية في فلسطين، وذلك في ضوء المعلومات والبيانات التي جمعتها الباحثة من خلال الدراسة والمسح الميداني. هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تعيق تنمية الأراضي الزراعية في محافظة طوباس ووضع استراتيجيات تعنى بالحفاظ على تلك الأراضي وتحقيق الاستخدام الأنسب والمستدام لها، تأخذ بالاعتبار الأهمية الزراعية للمحافظات بالإضافة إلى المشاكل والتحديات التي تواجهها. واعتمدت الدراسة في منهجها بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي. كما استخدمت بعض أدوات البحث العلمي مثل الاستبيان الذي وزع على عينة من المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة بالمحافظة وكذلك المقابلات مع عدد من المعنيين في الجهات ذات العلاقة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تناقص في مساحة الأراضي المزروعة في محافظة طوباس في الأعوام السابقة، على الرغم من تنوع الأراضي الزراعية فيها وملائمتها لمعظم الأنماط الزراعية. أيضا أشارت النتائج إلى وجود توجه نحو الاستخدام الدائم للأراضي الزراعية بدل الاستخدام المؤقت، إن هناك زيادة بالزراعة البعلية أكثر من المروية. كما أظهرت الدراسة وجود ضعف في

مستوى الإرشاد الزراعي المستدامة في المحافظة متوسط نسبيا، وهو يواجه بعض المشاكل والتحديات. وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد آلية لتنفيذ وتطبيق القانون الزراعي الفلسطيني والعمل على إيجاد وسائل الدعم للمزارعين من أجل تحسين العوائد من الزراعة ودعم القطاع الزراعي.

دراسة شقير (2008): أجرى دراسة بعنوان دور الإغاثة الزراعية في التنمية الريفية المستدامة في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين. تم إجراء هذه الدراسة لقياس مساهمة الإغاثة الزراعية في إحداث التنمية الريفية المستدامة من وجهة نظر المستفيدين، يكمن الهدف من إجراء هذه الدراسة في معرفة رأي المستفيدين من مشاريع الإغاثة الزراعية فيما إذا كانت هذه المشاريع وفيما إذا كانت الإغاثة الزراعية تساهم فعلا في إحداث التنمية الريفية المطلوبة، وذلك من خلال إتباع المنهج الوصفي لإجراء هذه الدراسة وتحليل البيانات واستخلاص النتائج. تمثل مجتمع الدراسة في كافة المستفيدين من مشاريع الإغاثة الزراعية في الضفة الغربية في الفترة الواقعة ما بين 2000 حتى عام 2007، وتتكون عينة الدراسة من عينة مقصودة من مجتمع الدراسة، حيث تم استهداف 180 مستفيد حسب المناطق التالية: 60 استمارة في منطقة الشمال، 60 استمارة في منطقة الوسط، 60 في منطقة الجنوب. وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات بشكل مباشر من المستفيدين من المشاريع المنفذة من قبل الإغاثة الزراعية وتبين من وجهة نظر المستفيدين بأن 71.1% من المبحوثين يوافقون على إن الإغاثة الزراعية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي، و 10.6% من المبحوثين لا يوافقون على مساهمة الإغاثة في تحقيق الأمن الغذائي، و 18.3% كانت إجاباتهم بعدم معرفة ما إذا كان هناك دور للإغاثة الزراعية في التنمية. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: الاستمرار في مشاركة الفئات المستهدفة في التخطيط للمشاريع المنفذة وزيادة العمل على قياس اثر المشاريع المنفذة بعد الانتهاء من التنفيذ.

دراسة بامر حول (2006): أجرت دراسة بعنوان " دور المجتمع المدني في تدعيم التنمية"، حيث تم دراسة منظمات المجتمع في اليمن، حيث أصبح من الواضح جدا انتشار وتواجد كبير وواسع لمنظمات المجتمع المدني، ودور هذه المنظمات في تدعيم وتطوير التنمية، وان منها من أصبح له نشاطا ملحوظا في برامج التنمية ومكافحة الفقر. وتعرض الباحثة بعض الأنشطة الحيوية التي تعمل فيها هذه المنظمات، إضافة إلى عرض أوجه التصور في آلية العمل، كما تبين أن معظم هذه المنظمات كانت بداياتها من منطلق العمل الخيري وتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس، كما تطرقت إلى مصادر الدعم المالي لهذه الجمعيات والبناء الهيكلي له، كما تطرقت لبعض المقترحات لتلبية متطلبات عمل منظمات المجتمع المدني في اليمن.

دراسة إسماعيل (2006): أجرى دراسة بعنوان " اثر الجدار على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأمن الغذائي لمنطقة رام الله" وسيتم من خلال دراسة مدى تأثير الجدار الفاصل على النواحي الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأمن الغذائي لمنطقة رام الله لعام 2004-2005 وذلك من خلال بيان تأثير اثر الجدار الفاصل على نظام المزرعة من ناحية المساحات الزراعية وكمية الإنتاج وعملية التسويق والعلاقات الاجتماعية ونسبة البطالة ووضع الأمن الغذائي، وذلك بعمل مقارنة بينها وبين منطقة لا يقام عليها جدار. وقد تم تحديد مجتمع الدراسة البالغ 60 مزارع، وقدم أخذها بطريقة عشوائية، وجمعت البيانات بواسطة استبانته، وتم تحليل النتائج باستخدام نظام التحليل الإحصائي، واستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية، وكانت النتائج إن هناك فرق في التأثير على منطقة الجدار والغير جدار بالنسبة للمساحات الزراعية وكمية الإنتاج وعملية التسويق ونسبة البطالة والعلاقات الاجتماعية والأمن الغذائي. كما أن الجدار الفاصل حال دون وصول العاملين داخل إسرائيل من الوصول إلى أماكن عملهم وأدى ذلك إلى ارتفاع البطالة إلى 60% وظهور عادات اجتماعية سيئة كظاهرة التسول وعمالة الأطفال بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة بنسبة 23.3% نظرا لاعتمادهم على ما يزرعونه في تغذيتهم.

دراسة عمر (2006): أجرى دراسة بعنوان " تكيفات القطاع الزراعي الفلسطيني في مواجهة الحصار والإغلاق". وهي عبارة عن دراسة حالة (محافظة جنين)، وقد أجريت الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري تموز 2005 وتموز 2006، وتمثل مجتمع الدراسة جميع المزارعين والمزارعات في محافظة جنين، وقد تمت الدراسة لما لقطاع الزراعي الفلسطيني. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وقد تم جمع المعلومات عن طريق استبانته وقد تم استخدام نظام التحليل الإحصائي لتحليل النتائج. وكانت نتائج الدراسة، إن غالبية المبحوثين يؤكدون الآثار السلبية الواقعة على القطاع الزراعي سواء كانت مباشرة من تجريف ومصادرة الأراضي الزراعية، واقتلاع الأشجار وإحراق وسرقة المحاصيل، ومصادرة الآبار الزراعية وتدمير شبكات الري، بالإضافة إلى منع المزارعين من الوصول إلى مزارعهم. وكذلك هناك آثار سلبية غير مباشرة انعكست على مستلزمات الإنتاج بان زاد سعرها، وقل توفيرها في الأسواق، مما اضطر المزارعين إلى استخدام بعض المستلزمات للإنتاج التالفة في العملية الإنتاجية. وكذلك كان هناك اثر كبير على الإنتاج الزراعي مما أدى إلى انخفاض الدخل الزراعي، وتلف المنتجات الزراعية نتيجة عدم القدرة على الوصول إليها وقطفها في الوقت المناسب أو تلفها خلال نقلها خلال لعدم توفير وسائل الحفظ والنقل السليمة، وكذلك هناك اثر على عملية التسويق الزراعي من حيث عدم القدرة على تصدير المنتجات الزراعية وإغلاق المعابر أمام تسويق المنتجات، وتدفق المنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية.

دراسة سلمان (2005): أجرى دراسة بعنوان "تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية. نظرا للظروف التي يعيشها المواطنون الفلسطينيون وخاصة أثناء الانتفاضة الثانية، فقد تم في هذه الدراسة تحليل الآثار المترتبة على إقامة الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية. تكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين لما اثر الجدار عليهم حيث افقدهم مصدر رزقهم ونهب أرضهم ومياههم واقتلع أشجارهم، الأمر الذي دمر اقتصادهم وبيئتهم، حيث تم بناء الجدار من قبل الحكومة الإسرائيلية على أراضي المواطنين الفلسطينيين وبين قراهم وبيوتهم، فكانت أثاره مدمرة على الإنسان والحيوان وحتى الشجر والحجر. وقد تمت الدراسة على الفترة الواقعة بين 2003-2004م، وشملت الدراسة محافظة جنين قلقيلية والقدس، بسبب التأثير الكبير الذي حل على هذه المحافظات مقارنة بالمحافظات الأخرى فكان التأثير كبير جدا عليها. وقد أظهرت نتائج الدراسة إن التأثير على القطاع الصحي كان بنسبة 76.01%، والتأثير على القطاع البيئي كانت كبيرة ولكنها اقل من القطاعات الأخرى الصحية والمائية والزراعية والاقتصادية حيث بلغت نسبة 70.41%. وتشير النتائج إن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضررا حيث كانت نسبة التأثير 78.52%، وهذا يؤكد أن أهداف الجدار الأساسية هي ضم الأراضي وتدمير المزارع الفلسطينية. وبالنسبة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي فكانت أكثر القطاعات تضررا بالنسبة لغيرها فكانت النسبة 79.66%، أما بالنسبة للقطاع المؤسسي فكان أقل تأثير من القطاعات الأخرى فكانت نسبة التأثير 57.73%.

دراسة عدلي (2005): أجرى دراسة بعنوان: فعاليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية. كان الهدف الأساسي للدراسة تحليل دور منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي وتقييم هذا الدور، وعرضت تعريفا للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة وتشكيلات المجتمع المدني. وتطرقت الباحثة إلى موضوع منظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية وعرضت أمثلة من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأوروبا الشرقية وبريطانيا، وعلاقة هذه المنظمات مع دول العالم الثالث، ودور الأمم المتحدة في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية من حيث إقامة المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. ثم عرضت الباحثة نماذج وتجارب لبعض منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر والبطالة في بعض الأقطار العربية مع عرض الأرقام التي تظهر دورها. هذه المنظمات والنتائج التي تم التوصل إليها عبر العمل المتواصل والدؤوب لهذه المنظمات، والأهمية الكبيرة التي لعبتها هذه المنظمات في بعض القضايا المهمة للإنسان. وفي الخاتمة ترى الباحثة إن المنظمات غير الحكومية قامت بالعديد من الأدوار وعوضت انسحاب الدولة من العديد من المجالات مثل مواجهة الفقر والبطالة والتعليم حيث إن بعض الحكومات تقوم بإسناد جزء من مشروعاتها غير الحكومية.

دراسة عبد الهادي (2004): أجرى دراسة بعنوان " رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية" حيث يتطرق إلى الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، ويؤكد على انه بزوال الاحتلال يمكن السعي والعمل من اجل انجاز تنمية على المستوى الوطني، كما تطرق إلى الرؤية التنموية من وجهة نظر المجتمع المدني، حيث إن المنظمات الأهلية الفلسطينية تسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطني، بما يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما أنها تساهم في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي قادر على الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة في إطار رؤية إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر، كما يرى إن المنظمات الأهلية الفلسطينية قد لعبت دورا بالغ الأهمية على صعيد تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع الفلسطيني خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والزراعة وتنمية المصادر البشرية والمرأة. كما انه من الصعوبة بمكان الحديث عن مجتمع مدني قوي وفعال بدون تقوية وتمكين وتطوير البنى الديمقراطية والمؤسساتية لمؤسسات السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني على السواء. وتطرق إلى أهم البرامج والمشاريع التي تتفدها المؤسسات الأهلية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية، وتوصل إلى بعض التوصيات منها ضرورة إجراء مراجعه شاملة لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية الفلسطينية بحيث تستجيب أكثر لمتطلبات الظروف الراهنة.

دراسة دعيق (2003): أجرى دراسة بعنوان "الإغاثة الزراعية بين الريادة والتميز". جمعت مراحل تطور الإغاثة من العام 1983 حتى العام 2003، وقد اشتملت الدراسة على مراحل تطور الإغاثة وعلاقتها بالجماهير، إضافة إلى القضايا التي تهم المؤسسات الأهلية من الشفافية والانسجام والعمل الجماعي والعلاقات الخارجية، وهي قضايا تهم معظم المؤسسات الأهلية على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء. وقد بحثت الدراسة تجربة الإغاثة الزراعية منذ بداياتها مرورا بمرحل التقدم والتطور التي مرت بها، وتم عرض الاستراتيجيات التي تبنتها المؤسسة، وعوامل نجاحها، إضافة إلى شرح مفصل عن هيكلية المؤسسة، وتجربة الإغاثة في التشبيك مع المؤسسات الأخرى. إلا إن الدراسة لم تتطرق إلى البرامج والمشاريع التي نفذتها الإغاثة الزراعية، وما دور ذلك في إحداث التنمية المستدامة على مستوى الريف الفلسطيني.

دراسة النمري (2000): أجرى دراسة بعنوان: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. وهدفت الدراسة إلى دراسة المشكلات التي تعاني منها التنمية الزراعية في البلدان الإسلامية، وكذلك توضيح مفهوم وأهداف ومنهج التنمية الزراعية في الاقتصاد الإسلامي وإمكانية التطبيق في العصر الحاضر. واتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسة عقود الاستثمار الزراعي وأحكامها، ومن ثم استخدم المنهج الاستنباطي في

إظهار القواعد المتعلقة بالدراسة، والمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية وذلك بالاعتماد على المبادئ والأحكام الشرعية في إبراز المنهج الاقتصادي. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كان من أهمها: إن التنمية الزراعية في الاقتصاد الإسلامي تعني العمارة الزراعية، والعمارة أشمل من التنمية ولها مدلول أوسع، فهي المضمون الحقيقي للبناء، تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والدينية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، بينما يقتصر مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي على العوامل المادية. كما إن العمارة في الفكر الاقتصادي الإسلامي تقوم على أسس وضوابط شرعية تحفظ للإنسان عقله، ونفسه، ودينه، وماله، وعرضه، أي بناء المجتمع الصالح.

دراسة كرز (1999): أجرى دراسة بعنوان: نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات. هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات التنمية الزراعية البديلة ووسائل توفيرها ذاتيا. خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها الجهل بالآفات الزراعية السبب الرئيسي في توقف التنمية الزراعية في فلسطين إضافة إلى أن تجارب البدائل الزراعية يعتبر عنصر أساسي في عملية التنمية الزراعية المعتمدة على الذات.

دراسة شويكة (1998): أجرى دراسة بعنوان "مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية في المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية في المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1980-1993 بالإضافة إلى دراسة المعايير الاقتصادية والتنظيمية وتأثيرها على حجم العمل التعاوني التسويقي ودراسة مساهمة الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي، وقد تم جمع البيانات الأولية بواسطة استبانته تم تعبئتها عن طريق المقابلات الشخصية من مسؤولي الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي التي خضعت لهذه الدراسة وتم جمع البيانات الثانوية من مصادرها المختلفة، وحللت البيانات التي تضمنتها الاستبانته بعد تبويبها باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي والقياسي حيث تم استخدام تحليل الانحدار البسيط. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة: عدم قدرة الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي على تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وهو تسويق المنتجات الزراعية وكان السبب الرئيسي في ذلك هو ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك اختلافات واضحة في الأنظمة الداخلية بين جمعيات التسويق الزراعي وكذلك وجدت الدراسة إن معدلات النمو لرأس المال المدفوع من قبل الأعضاء في جمعيات التسويق الزراعي وإعداد العاملين. وأوصت الدراسة بتفعيل النشاط التسويقي لجمعيات التسويق الزراعي عن طريق إيجاد التمويل لإنشاء مراكز تسويقية تعاونية متكاملة في مناطق مختلفة وإيجاد وحدة أبحاث ودراسات في جمعيات التسويق الزراعي وتوحيد

الأنظمة والقوانين الداخلية فيها وإنشاء مؤسسات الإقراض الزراعي من أجل تخفيف العبء عن جمعيات التسويق الزراعي وإنشاء مؤسسات خدمات مساندة للعمل التعاوني مثل مؤسسات التدريب والإرشاد.

2.2.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة ليموندي (2012): أجرى دراسة بعنوان: الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنات على المياه والأراضي والاقتصاد الفلسطيني. هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين على الأراضي والموارد المائية الفلسطينية. وجدت الدراسة أن المستوطنات الإسرائيلية صادرت ما نسبته 31.5% من الأراضي الزراعية في فلسطين، إضافة إلى أن إسرائيل تسيطر على مصادر المياه وتضع العراقيل إمام إصدار رخص السماح بحفر الآبار الارتوازية، كما إن إسرائيل تقيم المنشآت الصناعية على الحدود المتاخمة للفلسطينيين وذلك بهدف نقل التلوث الصناعي إليهم، كما إن العديد من مقالب النفايات تقع في المناطق الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية وخاصة القدس المحتلة.

دراسة جرو سمان (Grossman Bruce D، 2012): دراسة لتقرير العلاقة بين التنمية الزراعية والمعوقات التي تواجهها. وكان التركيز الرئيس لهذه الدراسة هو على العلاقة بين المعوقات والإنجازات. حيث تم التنبؤ بأن وجود استراتيجيات للتنمية وآليات عمل توضع من قبل الخبراء لهم تأثير على واقع التنمية الزراعية المستدامة، وهذه الفرضية مدعومة والعينة تتكون من (156) خبيراً يعملون في المؤسسات الزراعية، ونتائج الاختبار والمشاهدات تبين ارتباط سلبي بين المعوقات وإنجازات الخطة الإستراتيجية للتنمية الزراعية. وبالرغم من أن مؤشرات التنمية تترايط سلبا مع الإنجازات وإيجاباً مع المعوقات، وهذه الحقيقة تفرض على المؤسسات الزراعية التي تعاني من نقص في الخبراء، وتفتقر النتائج أن الاهتمام بالتنمية الزراعية وتذليل العقبات، ووضع حلول عملية وواقعية لحل المشكلات، يؤدي بشكل مباشر لتحقيق إنجاز في مجال التنمية الزراعية المستدامة.

دراسة زاغروس (Zagrous، 2012): تعتبر هذه الدراسة في محتواها تتناول موضوع الاقتصاد الزراعي في الأراضي التي تعاني من كوارث أو من عدم استقرار اقتصادي، وتعود أهمية دراسة هذا الموضوع إلى دور القطاع الزراعي في هذه البلدان في الإسهام بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف حوالي ربع القوى العاملة في الاقتصاد في هذه البلدان. كما أن الإجراءات المتبعة في هذه الدول نتيجة لعدم الاستقرار السياسي فيها يؤدي إلى وجود حصار اقتصادي ومنع للتصدير،

غير ذلك من الإجراءات التي ساهمت في تتييه سكان هذه المناطق نحو ضرورة الاهتمام بالإنتاج الغذائي بالدرجة الأولى. وهذا ما دفع المؤسسات الدولية إلى التركيز على المشاريع الزراعية الإنتاجية في برامجها المنفذة في هذه البلدان، سواء كانت حقلية أو حيوانية. والهدف من هذه الدراسة يكمن في توفير الخلفية الإحصائية والتحليلية لخطط تطوير القطاع الزراعي التي يجب وضعها ضمن خطط تنمية اقتصادية شاملة مدروسة بأساليب علمية سليمة. وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كان من أهمها أن الوضع الاقتصادي العام في البلدان التي تعاني من اضطرابات سياسية أو كوارث يعتبر وضع متذبذب ويحتاج إلى دعم وتنمية وتطوير.

دراسة معهد الأبحاث وسياسة الغذاء العالمي في واشنطن (2008): أجرى دراسة بعنوان: التنمية الزراعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الإستراتيجية للتنمية الزراعية التي تقودها مع برامج الدعم الحكومي ضروري لتحقيق اقتصاد سريع النمو على نطاق الحد من الفقر، وأن التحول الهيكلي على مدى العقود الثلاث واصلت بيئات سياسية محلية ودولية للتمييز ضد التنمية الزراعية في البلدان الأقل فقرا، حيث الإهمال المتزايد للزراعة في نظرية التنمية والبحوث الاقتصادية وخلص الباحثون إلى إن التحيز في المناطق الحضرية لا يزال يشكل عائقا وعقبة كبرى للاستمرار والنمو المستدام والحد من الفقر في البلدان الأقل نموا.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 المقدمة:

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة والعينة وشرح الخطوات والإجراءات العلمية التي اتبعتها الباحثة في بناء أداة الدراسة ووصفها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة

إن المنهج الذي اتبع في تنفيذ هذه الدراسة، هو المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف خصائص الظاهرة وجمع معلومات عنها، وقد استخدم هذا المنهج في صورته المسحية لمناسبتة طبيعة هذه الدراسة، حيث يهدف هذا المنهج إلى تحديد الوضع الحالي لموضوع الدراسة، وبفي بأغراضها ويحقق أهدافها، ويجيب عن أسئلتها، وبعبارة أخرى فهو يسعى لجمع البيانات إما لاختبار صحة الفرضيات التي تصف الوضع الحالي لموضوع الدراسة، أو الإجابة عن الأسئلة المتصلة بذلك. إضافة إلى أن المنهج الوصفي يلائم العديد من الدراسات الاجتماعية أكثر من غيره.

3.3 أداة الدراسة

لأغراض جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، قام الباحث بعد الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة بتطوير أداة للدراسة، وهي عبارة عن استبانة تكونت من (48) سؤالاً تمحورت حول وجهة نظر دور الخبرة الزراعية في التنمية الزراعية في الضفة الغربية والتحديات وسبل المواجهة.

وأهمية ذلك من وجهة نظر العينة المبحوثة، وقد تم توزيع الاستبانة في جميع محافظات الضفة.

4.3 صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق الأداة، قام الباحث بعرض الأداة على المشرف الرئيس للرسالة، وبعد موافقته الأولية على الأداة تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص بهذا المجال، بهدف تقديم المساعدة في صياغة لغوية ومنهجية، وبعد الأخذ باقتراحاتهم، تم إجراء بعض التعديلات وخروج الاستمارة بشكلها الحالي، وتم التأكد من صلاحيتها بأن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه.

5.3 ثبات الأداة

استخدم الباحث معامل الثبات كرونباخ ألفا وقد بلغ معامل الثبات على التوالي (للمجال الأول) واقع التنمية الزراعية ويحوي 12 فقرة)، 84.8% والمجال الثاني (التحديات التي تواجه التنمية الزراعية ويحوي 17 فقرة) 83.3%، والمجال الثالث (أهم سبل المواجهة) ويحوي 19 فقرة) 72.9% والمجال الكلي للدراسة (التنمية الزراعية والتحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية) ويحوي 48 فقرة) 83.0%، أما متوسط الثبات الكلي فكان (81%) . وهي معاملات عالية من الثبات وهي صالحة للدراسة.

6.3 طرق جمع المعلومات

اعتمدت الدراسة على أسلوبين لجمع المعلومات وتصنيفها:

- مراجعة التقارير السنوية والوثائق المتعلقة بوزارة الزراعة الخاصة بالتنمية الزراعية والتنمية والمستدامة.
- تصميم استبيان بهدف التعرف على وجهة نظر دور الخبرة الزراعية في التنمية الزراعية في الضفة الغربية والتحديات وسبل المواجهة.

7.3 جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها:

بعد الانتهاء من جمع الاستبيان، قام الباحث بفحص التوزيع الطبيعي للفقرات، من خلال

(Histograms with normal curve) حيث تبين أن الفقرات تتوزع توزيعاً طبيعياً لذلك تم معالجة البيانات باستخدام نظام التحليل الإحصائي (SPSS)، واستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية، ومن أجل دراسة الفروق ما بين المتغيرات تم استخدام اختبار (One sample T-test) لمجموعة مستقلة واحدة.

8.3 حدود الدراسة

من تحديد إطار الدراسة ومجتمعها، وتعميم نتائجها، سوف تحدد في نقطتين:

- حدود مكانية: شملت الدراسة كافة محافظات الضفة الغربية.
- حدود زمانية: اقتصرت الدراسة على التعرف إلى وجهة نظر دور الخبرة الزراعية في التنمية الزراعية في الضفة الغربية والتحديات وسبل المواجهة. وذلك في العام الحالي 2012.
- حدود بشرية: تم استهداف (79) خبيراً يعملون في (17) مؤسسة زراعية فاعلة في الضفة الغربية.

9.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من (17) مؤسسة حيث يعمل بها من ذوي الاختصاص حوالي (79) فرد في محافظات الضفة الغربية.

10.3 خصائص عينة الدراسة والعوامل الديمغرافية

أجريت الدراسة على عينة مكونة من (79) من ذوي الاختصاص موزعين على (17) مؤسسة في محافظات الضفة الغربية وقد تم اختيارهم بطريقة العينة المسحية لمناسبتها لطبيعة الدراسة و الجدول (1.3) توضح وصفاً لعينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة.

1.10.3. متغير الجنس:

خصائص المبحوثين بحسب الجنس يلخصها جدول (1.3)
جدول 1.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	(%)
ذكر	46	2,58%
أنثى	33	8,41%
المجموع العام	79	100%

تم إجراء الدراسة على (46) ذكر و (33) أنثى حيث كان عامل الجندر ناجحاً قدر الإمكان.

2.10.3. متغير العمر:

خصائص المبحوثين بحسب العمر يلخصها جدول (2.3)

جدول 2.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	(%)
أقل من 25 سنة	8	1,10%
26_30 سنة	31	2,39%
31_35 سنة	14	7,17%
36_40 سنة	11	9,13%
41_45 سنة	6	6,7%
46_50 سنة	8	1,10%
51_55 سنة	1	1,3%
أكبر من 55 سنة	0	0%
المجموع العام	79	100,0%

تبين أن أكثر العاملين في المؤسسات الزراعية من فئة الخبراء هم من الفئة العمرية 26-30 سنة.

3.10.3. متغير التحصيل العلمي:

خصائص المبحوثين بحسب التحصيل العلمي يلخصها جدول (3.3)

جدول 3.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	التكرار	(%)
توجيهي	1	3,1%
دبلوم	3	8,3%
بكالوريوس	54	4,68%
ماجستير	21	6,26%
دكتوراه	0	0%
المجموع العام	79	0,100%

تبين من الجدول أن أكثر العاملين في المؤسسات الزراعية من فئة الخبراء هم من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير.

4.10.3. متغير سنوات الخبرة في العمل الزراعي:

خصائص المبحوثين بحسب سنوات الخبرة يلخصها جدول (4.3)

جدول 4.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الزراعة

سنوات الخبرة في الزراعة	التكرار	(%)
أقل من 5 سنوات	39	4,49%
6-10 سنوات	26	9,32%
11_15 سنة	7	9,8%
16_20 سنة	4	1,5%
21_25 سنة	3	8,3%
26_30 سنة	0	0%
المجموع العام	79	0,100%

تبين من الجدول أن أكثر العاملين في المؤسسات الزراعية من فئة الخبراء هم من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات تلا ذلك 6-10 سنوات.

5.10.3. متغير الموقع الوظيفي:

خصائص المبحوثين بحسب الموقع الوظيفي يلخصها جدول (5.3)

جدول 5.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	التكرار	(%)
مدير إداري	7	9,8%
مدير مشروع	8	1,10%
منسق مشاريع	36	6,45%
محاسب	3	8,3%
مدير دائرة الإنتاج النباتي	1	3,1%
مدير عام	2	5,2%
مدير	4	1,5%
مدير دائرة البحث العلمي	3	8,3%
مشرف ميداني	7	9,8%
مسؤول علاقات	3	85,3%
طبيب بيطري	5	3,6%
المجموع العام	79	0,100%

تبين من الجدول أن أكثر العاملين في المؤسسات الزراعية من فئة الخبراء هم من الذين يعملون في تنسيق المشاريع.

6.10.3. متغير مجال عمل المؤسسة:

خصائص المبحوثين بحسب مجال عمل المؤسسة يلخصها جدول (6.3)

7.10.3. متغير التخصص العلمي:

خصائص المبحوثين بحسب التخصص العلمي يلخصها جدول (7.3)

جدول 6.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير مجال عمل المؤسسة

عمل المؤسسة	التكرار	(%)
تسويق زراعي	14	7,17%
إرشاد زراعي	25	6,31%
استصلاح زراعي	15	0,19%
غير ذلك حدد	20	3,25%
خدمات بيطرية	4	15,5%
الأمراض الزراعية	1	3,1%
المجموع	79	0,100%

تبين من الجدول أن أكثر العاملين في المؤسسات الزراعية من فئة الخبراء هم ممن يعملون في الإرشاد الزراعي واستصلاح الأراضي.

جدول 7.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	(%)
هندسة زراعية	20	3,25%
إنتاج نباتي	12	2,15%
إنتاج حيواني	7	9,8%
إرشاد زراعي	5	3,6%
اقتصاد زراعي	7	9,8%
طبيب بيطري	4	1,5%
غير ذلك حدد	24	4,30%
المجموع	79	0,100%

تبين من النتائج المبينة في الجدول أعلاه (جدول 7.3)، أن أكثر العاملين في المؤسسات الزراعية المبحوثة هم من فئة الخبراء، أصحاب تخصصات ليس لها علاقة بالتنمية الزراعية، تلا ذلك الهندسة الزراعية.

8.10.3. متغير عدد الدورات:

خصائص المبحوثين بحسب عدد الدورات يلخصها جدول (8.3)

جدول 8.3: توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد الدورات

عدد الدورات	التكرار	(%)
3_6 دورات	34	0,43%
7_10 دورات	15	0,19%
11_14 دورة	13	5,16%
15_18 دورة	7	9,8%
19_22 دورة	10	7,12%
المجموع	79	0,100%

تبين من الجدول أن أكثر العاملين في المؤسسات الزراعية من فئة الخبراء هم من الحاصلين على دورات من 3-6 دورات. من خلال الاطلاع على إجابات المبحوثين على تعريف مفهوم التنمية الزراعية، تبين أن غالبيتهم قد عرفوا هذا المفهوم " بأنه الاستغلال الأمثل لوحدة المساحة، بأقل التكاليف بما يضمن لهم الجودة العالية، التنمية المستدامة في المجال الزراعي : هي الاستغلال الأمثل لوحدة المساحة من الأرض مع تعظيم العائد من استغلالها بأقل ما يمكن من التكاليف، أي الوصول بالإنتاجية إلى أكثر من الإنتاجية الحدية بأقل التكاليف لوحدة المساحة " .

وهذا يتفق مع تعريف وزارة الزراعة، بمعنى انه يجسد الفهم المععمق للتنمية لدى غالبية المبحوثين، وبإمكان هؤلاء العاملين توظيفه عمليا على الأرض وإفادة المزارعين، ولكن المعلومة العلمية مجردة وحدها لا تكفي لدعم التنمية الزراعية الحقيقية أو الوصول إليها، بل لا بد من تجنيد كافة الطاقات المادية والمعنوية والعلمية جنبا إلى جنب للوصول إلى تنمية زراعية حقيقية.

11.3 إجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة وفق خطوات علمية منظمة كي تخرج هذه الدراسة وفق ما تم الاستجابة لها وهذه الخطوات هي:

- وضع الاستبيان بصورة منظمة ومرتبطة.

- دراسة مجتمع الدراسة وأخذ العينة التي تمثل موضوع الدراسة والتي تنطبق عليها شروط الدراسة.
- توزيع الإستبيانة على عينة الدراسة.
- جمع الاستبيانات من أفراد العينة وفرزها وتصنيفها وإدخالها إلى الحاسوب بشكل رموز.
- عولجت البيانات إحصائياً عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS).
- الوصول إلى النتائج ونقدها ومناقشتها.

12.3 منهج وتصميم الدراسة

استخدم الباحث الاستبيان وتم توزيعه على عينة الدراسة وتم أخذ استجاباتهم وأجري التحليل الإحصائي لهذه الاستجابات بعد فرزها وتصنيفها. وتضمنت الدراسة عدداً من المتغيرات المستقلة.

- المتغيرات المستقلة: المتغيرات المستقلة يعرضها جدول (9.3).
- المتغير التابع: وتشمل على ثلاث محاور :
 - المحور الأول : واقع التنمية الزراعية (يحتوي على 12 فقرة).
 - المحور الثاني : التحديات التي تواجه التنمية الزراعية (يحتوي على 17 فقرة).
 - المحور الثالث : أهم سبل المواجهة (يحتوي على 19 فقرة).

جدول 9.3: المتغيرات المستقلة للدراسة

الجنس	ذكر	أنثى								
العمر	أقل من 25 سنة	30-26 سنة	35-31 سنة	40-36 سنة	45-41 سنة	50-46 سنة	55-51 سنة	أكبر من 55 سنة		
التحصيل العلمي	توجيهي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه					
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 6-10 سنوات	11-15 سنة	16-20 سنة	21-25 سنة	26-30 سنة				
الموقع الوظيفي	مدير إداري	مدير مشروع	منسق مشروع	محاسب	مدير دائرة الإنتاج النباتي	مدير عام	مدير دائرة البحث العلمي	مشرف ميداني	مسؤول علاقات	طبيب بيطري
مجال عمل المؤسسة	تسويق زراعي	إرشاد زراعي	استصلاح زراعي	غير ذلك حدد	خدمات بيطرية	الأمراض الزراعية				
التحصيل العلمي	هندسة زراعية	إنتاج نباتي	إنتاج حيواني	إرشاد زراعي	اقتصاد زراعي	طبيب بيطري	غير ذلك حدد			
عدد الدورات الزراعية	3-6 دورات	7-10 دورات	11-14 دورة	15-18 دورة	19-22 دورة					

الفصل الرابع

عرض النتائج

1.4 المقدمة

تهدف الدراسة للتعرف إلى واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية، وبعد عملية جمع المعلومات عولجت إحصائيا باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Statistical package for Social science)

ومن اجل الإجابة عن محاور الدراسة استخدمت الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة والدرجة الكلية حيث نتائج الجداول رقم (9، 10، 11) تبين ذلك. من اجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية كما يلي:

النسب المئوية	درجة الأهمية
اقل من 50%	بدرجة قليلة جدا
50%-59.9%	بدرجة قليلة
60%-69.9%	بدرجة متوسطة
70%-79.9%	بدرجة كبيرة
80% فأكثر	بدرجة كبيرة جدا

2.4 مناقشة أسئلة الدراسة

فيما يأتي مناقشة أسئلة الدراسة:

1.2.4. أولاً : المحور الأول : واقع التنمية الزراعية:

جدول 1.4: النتائج حول واقع التنمية الزراعية

الرتبة	الرقم	واقع التنمية الزراعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الأهمية
1	6	كفاءات زراعية فاعلة	3.84	0.94	76.71	كبيرة
2	8	للقطاع الزراعي مساهمة حقيقية في الناتج المحلي	3.70	1.17	73.92	كبيرة
3	7	مساهمة فاعلة للقطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي	3.41	1.30	68.10	متوسطة
4	1	نمو مساحات الأراضي الزراعية	3.37	1.08	67.34	متوسطة
5	2	التوسع في حجم الإنتاج الزراعي الفلسطيني النباتي	3.35	1.14	67.09	متوسطة
6	3	خطط زراعية فاعلة	3.30	1.20	66.08	متوسطة
7	5	نظام فاعل للإرشاد الزراعي	3.22	1.16	64.30	متوسطة
8	4	بنية تحتية تسويقية	2.85	1.29	56.96	قليلة
9	11	مستوى توفر المعلومة الزراعية الكفيلة باتخاذ القرار السليم	2.77	1.18	55.44	قليلة
10	9	هناك تكامل بين المؤسسات العاملة في المجال الزراعي	2.71	1.29	54.18	قليلة
11	12	توجه الإرادة السياسية نحو التنمية الزراعية	2.67	1.28	53.42	قليلة
12	10	مستوى البحث العلمي الزراعي متقدم	2.46	1.32	49.11	قليلة جدا
		الدرجة الكلية	3.14	1.20	62.72	متوسطة

يبين الجدول رقم (1.4) أن درجة الأهمية كانت (كبيرة) على الفقرات رقم (6، 8) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (76،71%)، وكانت درجة الأهمية (متوسطة) على الفقرات رقم (1، 2، 3، 5، 7) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (60%-69.9%)، وكانت درجة الأهمية (قليلة) على الفقرات رقم (4، 9، 11، 12) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (50% - 59،9%). وأما بالنسبة للدرجة الكلية التي تعود على واقع التنمية الزراعية فلقد كانت درجة الأهمية (متوسطة) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (8،62%).

وهذا يوضح بان واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية ضعيف، وهذا يدل على وجود عوائق تحول دون الوصول إلى تنمية زراعية، وذلك يعود إلى صغر حجم مساحة الأرض المزروعة التي تتناقص شيئاً فشيئاً، كما انه لا يوجد بنية تحتية تسويقية وعدم التكامل بين المؤسسات العاملة في مجال الزراعة جعل الوصول إلى تنمية زراعية ضعيفة. وقد بلغت الإجابة على الدرجة الكلية لهذا المحور 8,62% وهي درجة متوسطة بمعنى انه لا يوجد تنمية زراعية حقيقية.

2.2.4. المحور الثاني : التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية :

نتائج الدراسة حول التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية، يلخصها جدول (2.4).

جدول 2.4-أ: النتائج حول التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية

الرتبة الرقم	التحديات التي تواجه التنمية الزراعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الأهمية	
1	7	نقص مدخلات الإنتاج (الاعتماد على الاسرائيليين)	4.51	0.67	90.13	كبيرة جدا
2	6	غياب الأسواق المركزية(تخزين، تسويق، الخ،)	4.35	0.87	87.09	كبيرة جدا
3	5	عدم وجود سياسة سعريه تساعد المزارع للبقاء في سوق الإنتاج	4.32	0.80	86.33	كبيرة جدا
4	2	تلويث التربة	4.27	0.75	85.32	كبيرة جدا
5	4	التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية	4.24	0.96	84.81	كبيرة جدا
6	8	نقص التوظيف الفاعل للعلوم في العمل الزراعي سواء في التخزين أو الإنتاج	4.20	0.85	84.05	كبيرة جدا
7	9	نقص المعلومة الزراعية	4.13	0.98	82.53	كبيرة جدا
8	1	الاستغلال الجائر للمياه	4.06	1.04	81.28	كبيرة جدا
9	10	غياب التنسيق الفاعل بين القطاعات ذات العلاقة بالزراعة	4.01	0.98	80.25	كبيرة جدا
10	3	إرهاق الأرض بالدورات الزراعية المتتالية	3.99	0.98	79.75	كبيرة
11	13	ندرة الموارد الطبيعية خصوصا المياه	3.97	1.20	79.49	كبيرة
12	14	محدودية المساحة الزراعية القابلة للاستغلال المباشر للزراعة	3.90	1.16	77.97	كبيرة
13	12	غياب التصنيع الزراعي	3.89	1.22	77.72	كبيرة
14	11	ضعف إدارة الفائض من الإنتاج الزراعي	3.82	1.18	76.46	كبيرة

جدول 2.4-أ: النتائج حول التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية

الرتبة	الرقم	التحديات التي تواجه التنمية الزراعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الأهمية
12	14	محدودية المساحة الزراعية القابلة للاستغلال المباشر للزراعة	3.90	1.16	77.97	كبيرة
13	12	غياب التصنيع الزراعي	3.89	1.22	77.72	كبيرة
14	11	ضعف إدارة الفائض من الإنتاج الزراعي	3.82	1.18	76.46	كبيرة
15	17	عدم الإيمان بالعقيدة الزراعية (إي إن الزراعة تجارة فقط وليس منهج حياة)	3.78	1.15	75.70	كبيرة
16	16	ضعف مؤسسات إدارة القطاع الزراعي	3.68	1.10	73.67	كبيرة
17	15	استملاك الأراضي الزراعية من قبل كبار المزارعين (هدم العدالة الاجتماعية)	3.24	1.42	64.81	متوسطة
		الدرجة الكلية	4.02	1.02	80.43	كبيرة جدا

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن درجة الأهمية كانت (كبيرة جدا) على الفقرات رقم (من 1- 10) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (80% فأعلى)، وكانت درجة الأهمية (كبيرة) على الفقرات رقم (11، 12، 13، 14، 16) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (70%-79.9%)، و كانت درجة الأهمية (متوسطة) على الفقرة رقم (15) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (64،81%).

أما بالنسبة للدرجة الكلية التي تتعلق بالتحديات التي تواجه التنمية الزراعية فلقد كانت درجة الأهمية (كبيرة جدا) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (80.53%).

يوافق المبحوثين بدرجة كبيرة جدا على وجود تحديات حقيقية أمام التنمية الزراعية في الضفة الغربية تتمثل بعدة عوامل منها الاستغلال الجائر للمياه في حال وجودها، تلوث التربة بسبب جهل المزارع بكيفية استعمالها، ومحدودية المساحة الزراعية القابلة للزراعة، وعدم الإيمان بالعقيدة الزراعية كمنهج حياة، وكل هذا يقف عائق أمام التنمية الزراعية.

3.2.4. المحور الثالث : أهم سبل المواجهة:

نتائج الدراسة حول أهم سبب المواجهه، يلخصها جدول (3.4).

جدول 3.4: النتائج حول أهم سبل المواجهة

الرتبة	الرقم	أهم سبل المواجهة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الأهمية
1	11	المحافظة على الموارد الطبيعية الداعمة للزراعة مثل المياه	4.70	0.49	93.92	كبيرة جدا
2	2	ضرورة تعزيز الزراعة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي	4.70	0.46	93.92	كبيرة جدا
3	4	خفض الضرائب على الآلات الزراعية	4.58	0.65	91.65	كبيرة جدا
4	12	الاهتمام بالإرشاد الزراعي	4.49	0.68	89.87	كبيرة جدا
5	13	توفير أكبر مساحة أراضي للتنمية الزراعية عبر استصلاح أراضي جديدة	4.48	0.55	89.62	كبيرة جدا
6	14	إرادة سياسية داعمة للزراعة	4.47	0.64	89.37	كبيرة جدا
7	5	وجود نظام تسويقي متكامل (سياسة تسويقية، حفظ، تخزين)	4.46	0.89	89.11	كبيرة جدا
8	10	تعزيز الجوانب المؤسسية للزراعة	4.46	0.69	89.11	كبيرة جدا
9	6	وجود سياسات تدعم الزراعة	4.44	0.80	88.86	كبيرة جدا
10	9	الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي	4.43	0.89	88.61	كبيرة جدا
11	15	التركيز على الإصلاح الزراعي	4.39	0.67	87.85	كبيرة جدا
12	19	التكامل القطاعي نحو الاستغلال الأمثل للموارد الداعمة للقطاع الزراعي والتنمية الزراعية (طاقة، مياه، صناعة)	4.38	0.77	87.59	كبيرة جدا
13	18	توجيه رأس المال للاستثمار نحو مشاريع تنمية زراعية	4.33	0.86	86.58	كبيرة جدا
14	7	إحياء الحركة التعاونية	4.32	0.76	86.33	كبيرة جدا
15	1	الإيمان بالعقيدة الزراعية (نمط حياة، مهنة أساسية)	4.29	0.74	85.82	كبيرة جدا
16	8	ضبط التكنولوجيا الحديثة	4.10	0.90	82.03	كبيرة جدا
17	3	تحفيز الشباب للدخول في المجال الزراعي	4.00	1.25	80.00	كبيرة جدا
18	17	ضبط الهجرة من الريف	3.96	0.98	79.24	كبيرة
19	16	ضبط السياسة السكانية (تنظيم النسل، توزيع السكان، توسع عمراني)	3.92	1.13	78.48	كبيرة
الدرجة الكلية						
			4.36	0.78	87.26	كبيرة جدا

يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن درجة الأهمية كانت (كبيرة جدا) على الفقرات (1- 15، 18) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (80% فأعلى)، وكانت درجة الأهمية (كبيرة) على الفقرات رقم (16، 17) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (70%-79.9%). أما بالنسبة للدرجة

الكلية التي تعود على أهم سبل المواجهة فلقد كانت درجة الأهمية (كبيرة جدا) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (87.26%).

يوافق المبحوثين بدرجة كبيرة جدا على أهم سبل المواجهة وهي ضرورة تعزيز الزراعة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، تحفيز الشباب للدخول في مجال الزراعة، كما أن خفض الضرائب على الآلات الزراعية يشجع المزارع على المضي قدما لاستغلال الأرض، كما يوافق المبحوثين على أن زيادة المساحة للأرض الزراعية من خلال الاستصلاح، كما أنهم يؤكدون على الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه وكل ما يلزم لمواجهة التحديات والنهوض من جديد للوصول إلى تنمية زراعية حقيقية.

4.2.4. الدرجة الكلية : التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية

جدول 4.4: النتائج حول الدرجة الكلية : التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية

الرتبة	الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%	درجة الأهمية
1	3	أهم سبل المواجهة	4.36	0.78	87.26	كبيرة جدا
2	2	التحديات التي تواجه التنمية الزراعية	4.02	1.02	80.43	كبيرة جدا
3	1	واقع التنمية الزراعية	3.14	1.20	62.721	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.94	0.97	78.71	كبيرة

يتضح من خلال الجدول رقم (12) إن (درجة الأهمية) كانت كبيرة جدا على المجالات (أهم سبل المواجهة، التحديات التي تواجه التنمية الزراعية) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (80%) فأعلى، في حين كانت (درجة الأهمية) (متوسطة) على مجال (واقع التنمية الزراعية) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (62.72%)، أما بالنسبة للدرجة الكلية (التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية) فلقد كانت (درجة الأهمية) كبيرة حيث وصلت النسبة المئوية إلى 78.71%.

5.2.4. الإجابة على السؤال الأول وهو: ما أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية؟

يتضح من خلال جدول رقم (9) بان اكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية هو نقص مدخلات الإنتاج فقد بلغت نسبتها المئوية (13،90%) وهي كبيرة جدا. يليها غياب الأسواق المركزية حيث بلغت نسبتها المئوية (87.09%) وهي كبيرة جدا، كما إن عدم وجود سياسة سعريه تساعد المزارع في البقاء في سوق الإنتاج وتلوث التربة، والتوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية، نقص التوظيف الفاعل للعلوم في العمل الزراعي، ونقص المعلومة الزراعية والاستغلال الجائر للمياه وغياب التنسيق الفاعل بين القطاعات الأخرى، جميعها كانت تحديات حقيقية تواجه التنمية الزراعية. ويعزو الباحث سبب ذلك إلى استمرار الاحتلال في بسط نفوذه على الأرض والسيطرة الكاملة التي يفرضها على الإنتاج الزراعي كما أن كثرة الاغلاقات تحول دون تقدم الزراعة.

6.2.4. الإجابة على السؤال الثاني والذي نصه ما هي اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية ؟

يتضح من خلال الجدول رقم (9) بان اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية هي استملاك الأرض الزراعية من قبل كبار المزارعين (هدم العدالة الاجتماعية) فقد بلغت النسبة المئوية لها (81،64%) وهي درجة متوسطة حيث يوافق المبحوثين على أنها اقل التحديات. ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المزارعين يملكون أراض خاصة بهم ولا تحتكر الأرض على كبار المزارعين.

7.2.4. الإجابة على السؤال الثالث ما أهم سبل المواجهة للتحديات الزراعية ؟

يتضح من خلال جدول رقم (11) بان المبحوثين يوافقون على أن المحافظة على الموارد الطبيعية الداعمة للزراعة مثل المياه، ضرورة تعزيز الزراعة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، خفض الضرائب على الآلات الزراعية، الاهتمام بالإرشاد الزراعي، توفير اكبر مساحة أراض زراعية، إرادة سياسية داعمة للزراعة، وجود نظام تسويقي متكامل، تعزيز الجوانب المؤسسية الداعمة للزراعة، وجود سياسات تدعم الزراعة، الاهتمام بالبحث العلمي وغيرها من الأسباب فقد تراوحت النسبة المئوية ما بين (85_93.92%) وهي درجة كبيرة جدا.

ويعزو الباحث سبب ذلك جهل المزارع في توزيع المياه بطريقة سليمة، إضافة إلى ذلك ضعف المعلومة العلمية المحدثة، واستعمالات الآلات الزراعية الحديثة بالزراعة.

8.2.4. الإجابة على السؤال الرابع والذي نصه ما هو السبيل الأكبر لمواجهة التحديات التي تواجه التنمية الزراعية ؟

يتضح من خلال جدول رقم (11) بان أهم سبيل لمواجهة التحديات هو المحافظة على الموارد الطبيعية الداعمة للزراعة مثل المياه حيث بلغت النسبة المئوية (92،93%) وهي درجة كبيرة ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المزارع الفلسطيني يواجه تحدي كبير أمام توفير المياه، وذلك بسبب نقص الآبار وهذا يعود إلى ارتفاع استعار المياه، مما يؤدي إلى كلفة الإنتاج وبالتالي النزول غالى السوق بسعر مرتفع لكي يتفادى المزارع الخسارة، وهنا تغرق إسرائيل الأسواق الفلسطينية بالمنتج الإسرائيلي وبسعر اقل.

9.2.4. الفرضية الأولى والتي نصها اكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية هي إرهاب الأرض بالدورات الزراعية المتتالية

ومن أجل فحص الفرضيات تم استخدام اختبار (ت) لمجموعة مستقلة one sample- T-test ونتائج الجدول رقم (5.4) تبين ذلك.

جدول 5.4: نتائج اختبار ت (Test value=3)

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة	حجم العينة
اكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية هي إرهاب الأرض بالدورات الزراعية المتتالية	98,3	89,0	7,9	000	79
غياب التصنيع الزراعي اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية	88,3	19,1	6,6	000	79
وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات	46,4	89,0	9,14	000	79
إحياء الحركة التعاونية يمثل سبيل مواجهة التحديات للتنمية الزراعية اكبر من الإرشاد الزراعي	31,4	76,0	4,15	000	79

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (3.98) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (6،79%) وهي درجة كبيرة، حيث يوافق عليها الباحثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان اكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة

الغربية هي إرهاق الأرض بالدورات المتتالية. وهذا يعني عند زراعة الأرض بنفس المحصول يؤدي إلى إضعافها وقلة خصوبة التربة وهذا بدوره له الأثر الواضح على الدخل.

10.2.4. الفرضية الثانية والتي نصها غياب التصنيع الزراعي اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية.

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (3.88) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (6,77%) وهي درجة كبيرة، حيث يوافق عليها المبحوثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان غياب التصنيع من اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية وهنا يؤكد المبحوثين على أن غياب التصنيع لا يؤثر سلبا عليهم.

11.2.4. الفرضية الثالثة والتي نصها وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (46,4) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (89%) وهي درجة كبيرة جدا، حيث يوافق عليها المبحوثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات. وهذا يؤكد بان التسويق الزراعي له دور فاعل في عملية التنمية الزراعية وإنجاحها والدخل الذي يعود على المزارع، وهذا يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي للمزارعين.

12.2.4. الفرضية الرابعة والتي نصها إحياء الحركة التعاونية يمثل سبيل مواجهة التحديات للتنمية الزراعية اكبر من الإرشاد الزراعي

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (31,4) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (2,86%) وهي درجة كبيرة جدا، حيث يوافق عليها المبحوثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان إحياء الحركة التعاونية يمثل سبيل مهم لمواجهة التحديات الزراعية اكبر من الإرشاد الزراعي، وهذا يؤدي إلى دراسة المعايير الاقتصادية والتنظيمية وتأثيرها على حجم العمل التعاوني التسويقي، كما يبين أيضا مساهمة الجمعيات التعاونية لتحقيق وتفعيل النشاط التسويقي الزراعي عن طريق إيجاد تمويل لإنشاء مراكز تسويقية تعاونية متكاملة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 المقدمة

تتاول الفصل الرابع نتائج الدراسة بشكل تفصيلي، وإجمالي، وفي هذا الفصل سيتم مناقشة النتائج التي توصل إليها الباحث، وتسهيلاً لذلك ارتأى الباحث مناقشتها وفق التوصيات المنبثقة عن نتائج الدراسة بين أيدي المهتمين بالتنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية. وفيما يلي عرض لمناقشة نتائج محاور الدراسة

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة الثلاثة على التوالي (واقع التنمية الزراعية، التحديات التي تواجه التنمية، سبل المواجهة للتحديات).

1.2.5. مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن المحور الأول:

ينص المحور الأول على: واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية.

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن درجة الأهمية كانت (كبيرة) على الفقرات رقم (6، 8) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (71،76%)، وكانت درجة الأهمية (متوسطه) على الفقرات رقم (1، 2، 3، 5، 7) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (60%-69.9%)، و كانت درجة الأهمية (قليلة) على الفقرات رقم (4، 9، 11، 12) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (50% _ 9،59%).

أما بالنسبة للدرجة الكلية التي تعود على واقع التنمية الزراعية فلقد كانت درجة الأهمية (متوسطة) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (8،62%).

وهذا يوضح بان واقع التنمية الزراعية في الضفة الغربية ضعيف، وهذا يدل على وجود عوائق تحول دون الوصول إلى تنمية زراعية، وذلك يعود إلى صغر حجم مساحة الأرض المزروعة التي تتناقص شيئاً فشيئاً، كما انه لا يوجد بنية تحتية تسويقية وعدم التكامل بين المؤسسات العاملة في مجال الزراعة جعل الوصول إلى تنمية زراعية ضعيفة. وقد بلغت الإجابة على الدرجة الكلية لهذا المحور 8،62% وهي درجة متوسطة بمعنى انه لا يوجد تنمية زراعية حقيقية.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن مساحات الأراضي الزراعية آخذة بالتناقص بسبب التوسع العمراني ولا يوجد هناك قانون يحمي الأرض الزراعية من التناقص، كما انه لا يوجد توجه لإرادة سياسية نحو التنمية الزراعية كما أن المزارعين هجروا أرضهم بسبب العمل داخل إسرائيل وتشجيعهم على جني المال بدل الأرض.

2.2.5. مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن المحور الثاني:

ينص المحور الثاني على: التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن درجة الأهمية كانت (كبيرة جدا) على الفقرات رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (80% فأعلى)، وكانت درجة الأهمية (كبيرة) على الفقرات رقم (11، 12، 13، 14، 16) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (70%-79.9%)، و كانت درجة الأهمية (متوسطة) على الفقرة رقم (15) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (81،64%).

أما بالنسبة للدرجة الكلية التي تتعلق بالتحديات التي تواجه التنمية الزراعية فلقد كانت درجة الأهمية (كبيرة جدا) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (80.53%). يوافق المبحوثين بدرجة كبيرة جدا على وجود تحديات حقيقية أمام التنمية الزراعية في الضفة الغربية تتمثل بعدة عوامل منها الاستغلال الجائر للمياه في حال وجودها، تلوث التربة بسبب جهل المزارع بكيفية استعمالها، ومحدودية المساحة الزراعية القابلة للزراعة، وعدم الإيمان بالعقيدة الزراعية كمنهج حياة، وكل هذا يقف عائق أمام التنمية الزراعية.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى هو استغلال جائر لموارد طبيعية مثل المياه والتي هي عصب الحياة إضافة إلى ذلك جهل المزارع بطرق علمية حديثة بزراعة الأرض، التوسع العمراني الكبير على حساب الأرض الزراعية ونقص المعلومة الزراعية المحدثة، ومن الملاحظ أيضا غياب التنسيق الفاعل بين المؤسسات العاملة في هذا القطاع. كما ويؤكد الباحث من خلال هذا البحث محدودية المساحة القابلة للزراعة وضعف مؤسسات إدارة القطاع الزراعي.

3.2.5. مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن المحور الثالث:

ينص المحور الثالث على: أهم سبل المواجهة

يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن درجة الأهمية كانت (كبيرة جدا) على الفقرات رقم (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 18) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (80% فأعلى)، وكانت درجة الأهمية (كبيرة) على الفقرات رقم (16، 17) حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة ما بين (70%-79.9%)، أما بالنسبة للدرجة الكلية التي تعود على أهم سبل المواجهة فلقد كانت درجة الأهمية (كبيرة جدا) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (87.26%).

يوافق المبحوثين بدرجة كبيرة جدا على أهم سبل المواجهة وهي ضرورة تعزيز الزراعة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، تحفيز الشباب للدخول في مجال الزراعة، كما أن خفض الضرائب على الآلات الزراعية يشجع المزارع على المضي قدما لاستغلال الأرض، كما يوافق المبحوثين على أن زيادة المساحة للأرض الزراعية من خلال الاستصلاح، كما أنهم يؤكدون على الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه وكل ما يلزم لمواجهة التحديات والنهوض من جديد للوصول إلى تنمية زراعية حقيقية.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى وجوب الإيمان بالعقيدة الزراعية كنهج حياة وليست تجارة بحتة كما أن تعزيز الزراعة يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي، وضرورة خفض الضرائب على الآلات الزراعية من العوامل المشجعة على الزراعة وتحفيز الشباب للدخول غالى هذا المجال المهم كما أن وجود سياسات تدعم المزارع وإحياء حركات التعاون الزراعي كله يقود إلى مواجهة التحديات التي تحول دون تنمية زراعية حقيقية.

4.2.5. مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بمحاور الدراسة مجتمعة:

يتضح من خلال الجدول رقم 12 إن (درجة الأهمية) كانت كبيرة جدا على المجالات (أهم سبل المواجهة، التحديات التي تواجه التنمية الزراعية) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (80%) فأعلى، في حين كانت (درجة الأهمية) (متوسطه) على مجال (واقع التنمية الزراعية) حيث وصلت النسبة المئوية إلى (62.72%)، أما بالنسبة للدرجة الكلية (التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية) فلقد كانت (درجة الأهمية) كبيرة حيث وصلت النسبة المئوية إلى 78.71%.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى أن المعوقات والتحديات التي تواجه المزارع من أجل الوصول إلى تنمية زراعية يجب التغلب عليها، فإذا تغلب على تلك المشاكل فإنه من المحتم على المزارعين الوصول إلى تنمية زراعية حقيقية كفيلة بان تحقق الأمن الغذائي والرفاه لكافة المزارعين، وهذا لن يتأتى إلا بالعمل الدؤوب والمتواصل ويتطلب تكاتف كافة الجهود الفردية والمؤسسية والحكومية جنبا إلى جنب.

5.2.5. مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الأولى والذي نصها :

أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية هي إرهاق الأرض بالدورات الزراعية المتتالية

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (3.98) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (6،79%) وهي درجة كبيرة، حيث يوافق عليها المبحوثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية هي إرهاق الأرض بالدورات المتتالية. وهذا يعني عند زراعة الأرض بنفس المحصول يؤدي إلى إضعافها وقلّة خصوبة التربة وهذا بدوره له الأثر الواضح على الدخل.

ويعزو الباحث سبب ذلك إلى ويعزو الباحث سبب ذلك إلى كثرة استخدام الأرض بشكل مستمر وهذا له دور سلبي على المحصول الزراعي وعدم كسب فائدة للمزارع مما يؤدي إلى قلّة الوضع المالي للمزارع. كما أن جهل المزارع باليات حديثه بالزراعة أدى إلى تدهور خصوبتها وبالتالي قلّة الإنتاج.

6.2.5. مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الثانية والذي نصها :

والتي نصها غياب التصنيع الزراعي اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (3.88) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (6,77%) وهي درجة كبيرة، حيث يوافق عليها المبحوثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان غياب التصنيع من اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية وهنا يؤكد المبحوثين على أن غياب التصنيع لا يؤثر سلبا عليهم. ويعزو الباحث سبب ذلك لو كان هناك تنمية زراعية حقيقية لكانت لم يكن هنالك مشكلة في التصنيع وبالتالي لا يمكن أن يكون التصنيع عائق بما انه لا يوجد منتج زراعي تقوم عليه صناعات.

7.2.5. مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الثالثة والذي نصها :

وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات.

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (46,4) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (89%) وهي درجة كبيرة جدا، حيث يوافق عليها المبحوثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات. وهذا يؤكد بان التسويق الزراعي له دور فاعل في عملية التنمية الزراعية وإنجاحها والدخل الذي يعود على المزارع، وهذا يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي للمزارعين.

يعزو الباحث سبب ذلك إلى التسويق له دور ايجابي وفعال في إحداث تنمية مستدامة ويعود بالريع على المزارعين من خلال تسويق منتجاتنا الزراعية داخل الخط الأخضر.

8.2.5. مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الرابعة والذي نصها :

إحياء الحركة التعاونية يمثل سبيل مواجهة التحديات للتنمية الزراعية اكبر من الإرشاد الزراعي يتضح من خلال الجدول السابق رقم (13) بان المتوسط الحسابي قد بلغ (31,4) عند قيمة الاختبار (3) وهذا يعني أن الوزن النسبي للمتوسط المذكور (2,86%) وهي درجة كبيرة جدا، حيث يوافق عليها المبحوثين أي أننا نقبل الفرضية، وهذا يؤكد بان إحياء الحركة التعاونية يمثل سبيل مهم لمواجهة التحديات الزراعية اكبر من الإرشاد الزراعي، وهذا يؤدي إلى دراسة المعايير الاقتصادية والتنظيمية وتأثيرها على حجم العمل التعاوني التسويقي، كما يبين أيضا مساهمة الجمعيات التعاونية لتحقيق وتفعيل النشاط التسويقي الزراعي عن طريق إيجاد تمويل لإنشاء مراكز تسويقية تعاونية متكاملة. ويعزو الباحث ذلك إلى إن وجود الحركات التعاونية وجمعيات التسويق الزراعي لها دور كبير وفاعل

في تطور الإنتاج الزراعي واستدامته وعمل دورات تدريبية للمزارعين من أجل الوصول إلى خطط تنمية فاعلة للوصول إلى تنمية زراعية حقيقية. كما أن إحياء الحركات التعاونية يجعل الخبرة المتبادلة بين المؤسسات الزراعية والاستفادة فيما بينها في تطبيق ذلك في أراضيهم، كما أن المزارع لا يفكر كثيرا كيف سيسوق المنتج الزراعي بوجود جمعيات تعنى بإنتاجه.

3.5 الاستنتاجات

فيما يلي تلخيص لأهم الاستنتاجات :

- العاملين في الزراعة هم غالبيتهم من أصحاب المؤهلات العملية المتدنية (ثانوي فأقل).
- هناك عزوف لدى الشباب عن العمل في الزراعة.
- عمل الإناث في الزراعة، محاوله لتعويض أحجام الذكور عن العمل في هذا القطاع.
- هناك انخفاض في نسبة استغلال الأرض الزراعية نتيجة الازمه المائية في بعض المناطق.
- هناك نمو لاستئجار الأرض الزراعية أو ضمانها على حساب امتلاكها.
- أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي هو محدودية المصادر المائية الطبيعية والاستغلال الإسرائيلي الجائر في المنطقة.
- التأثيرات الاجتماعية هي انعكاسات غير مباشرة وناجئة عن تأثيرات اقتصادية مردها ضعف الإنتاج الزراعي.
- هناك غياب شبه كامل للجهود الحكومية والأهلية لمساعدة المزارعين والسكان من خلال مواجهة التأثيرات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية.

4.5 التوصيات

- تنفيذ برامج إرشادية وتدريبية في مجال الزراعة المستدامة.
- تنظيم وتنفيذ حملات إعلامية مكثفة بتوعية المزارعين بتقنيات الزراعة المستدامة المختلفة.
- العمل على تصنيف الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية المزروعة والقابلة للزراعة وغير القابلة للزراعة.
- ضرورة مراعاة المؤسسات ذات العلاقة واحتياجات المجتمع المحلي من التخصصات الزراعية المختلفة التي تسهم في عملية التنمية الزراعية.

- ضرورة العمل على حل مشكلة المياه في الضفة الغربية وذلك من خلال حفر آبار ارتوازية لتغطية احتياجات التنمية الزراعية المستدامة.
- دعم القطاع الزراعي في المنطقة حكوميا وأهليا لجذب الشباب المتعلمين من الذكور والإناث لأنهم الأقدر على الاستخدام التكنولوجي الزراعية ولديهم الجهد البدني الكفيل والقدرة على التغيير في الأنماط الزراعية بما يكفل النهوض بالقطاع الزراعي.
- تدريب الإناث وإرشادهن زراعيًا والتخطيط السليم لإشراكهن في العمل الزراعي خصوصا (التصنيع الزراعي) بما يحقق أكبر النفع للمزارعين والمجتمع المحلي.
- إرشاد المزارعين ودعمهم بتغيير الأنماط الزراعية والتحول من الزراعة المكشوفة إلى المحمية واستخدام أساليب ري حديثة.
- توعية المواطنين ودعمهم لضمان استخدام المياه في القطاع الزراعي والمنزلي.
- العمل بالتعاون مع المؤسسات الحقوقية والرسمية والأهلية والدولية بما يكفل حصول الفلسطينيين على حقوقهم واحتياجاتهم من المياه للتطور الزراعي.
- تشكيل هيئة تضمن تمثيل المزارعين تعمل على التوزيع العادل للمياه على المستفيدين منزليا وزراعيًا.

إن كل ما سبق من مقترحات هدفه النهائي تحقيق تنمية زراعية أفضل في الضفة الغربية وبالتالي تحسين الدخل الزراعي في المجتمع المحلي الفلسطيني.

المراجع

- أبو إصبع، صالح (2009): الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي. عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.
- أبو خديجة، آمال (2010): التنمية المستندة إلى العنصر البشري في تقليل الفقر والأمن الغذائي في فلسطين. رام الله: منشورات المجلس التشريعي الفلسطيني.
- أبو خلف، مشهور (2012): الأمن الغذائي في فلسطين.. إلى أين. رام الله: منشورات وكالة فلسطين للإعلام.
- الأشرم، محمود (2010): التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء: عالميا وعربيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أكرم، احمد (1998): مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية في محافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1980-1993 م. رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.
- بامر حول، فوزية (2006): دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمينية. عدن: منشورات مركز دراسات اليمن.
- برنامج دراسات التنمية (2004): تقرير التنمية البشرية. رام الله: منشورات برنامج التنمية في جامعة بير زيت.
- بروس، كروسمان، (2012): تقدير العلاقة بين التنمية الزراعية والمعيقات التي تواجهها .
- بليبيسي، نهال، وأبو شرقية، رشا (2005): خسائر القطاع الزراعي خلال انتفاضة الأقصى. مشروع تخرج غير منشور، طولكرم: جامعة القدس المفتوحة.
- التابعي، كمال (1997): القيم الاجتماعية والتنمية الريفية. القاهرة: دار النهضة.
- الترتير، عصام، وآخرون (2010): التنمية الريفية المستدامة. القدس: جامعة القدس.
- جامعة القدس المفتوحة (2005): الزراعة في فلسطين. القدس: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- جمعه، سلطان (2009): أثر الاحتلال على القطاع الزراعي. طولكرم: منشورات مركز القدس للدراسات والأبحاث الإستراتيجية.
- جمعه، سلطان (2011): موجبات التنمية الزراعية. طولكرم: منشورات مركز القدس للدراسات والأبحاث الإستراتيجية.
- الجندب، رشا (2010): مشكلات التنمية في فلسطين. طولكرم: منشورات مركز القدس للدراسات والأبحاث الإستراتيجية.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010): المسح الزراعي 2010. رام الله: منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011): التعداد الزراعي 2010. رام الله: منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- حماد، محمد (2002): التنمية الريفية. القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.
- حمدان، محمد (2003): الزراعة والتنمية الاقتصادية. عمان: منشورات الجامعة الأردنية.
- دعيق، إسماعيل (2003): الإغاثة الزراعية بين الريادة والتميز. رام الله: مطبعة أبو غوش.
- دليل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين (2012): القطاع الزراعي. رام الله: منشورات موقع دليل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين الإلكتروني.
<http://www.mongoa.gov.ps/Arabic/NGODIR/index.html>
- زايد، فانتن (2010): تأثير الخطة الوطنية 2010-2012 على تنمية القطاع الزراعي في توفير الخدمات المساندة. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- زاغروس، (2012): دور القطاع الزراعي في الإسهام من الناتج المحلي.
- السكري، علي (2008): البيئة والتنمية المستدامة: أسس وقيم. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- سليمان، محمد (2004) "الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن جدار الفصل العنصري". مشروع تخرج غير منشور، طولكرم: جامعة القدس المفتوحة.
- سلمان، مازن (2005): تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، جامعة النجاح، فلسطين، رسالة ماجستير.
- سمارة، عادل، (2000): التنمية بالحماية الشعبية. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- السيد، أحمد، (2008): دراسات في الواقع العربي. عمان: دار اليازوري العلم.
- شقير، باسمة (2008): دور الإغاثة الزراعية في التنمية الريفية المستدامة في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المستفيدين من العام 2000 وحتى 2007. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- صدقة، امجد (2008): واقع وأفاق تطوير استخدام الوسائل الحديثة للإرشاد الزراعي في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- الصوراني، أحمد (2010): الأمن الغذائي الفلسطيني... بين الانكشاف السياسي والاقتصادي والأدوار المرتقبة. رام الله: منشورات شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- عباس، صلاح (2010): التنمية المستدامة في الوطن العربي. الإسكندرية: مؤسسة شباب البيرة.

- عبد الرزاق، عمر، والزموري، عودة (2010): الاقتصاد الزراعي الفلسطيني. القدس: مركز العمل التنموي.
- عبد الله، خبابة (2009): الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد الله، سمير (2005): نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. رام الله: منشورات مركز ماس.
- عبد الهادي، عزت (2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، رام الله.
- عبد الوهاب، أحمد (2005): التنمية العربية: مشكلات وحلول. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- عجمية، محمد، وآخرون (2010): التنمية الاقتصادية: بين النظرية والتطبيق (النظريات - الاستراتيجيات - التمويل - المشكلات):. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عدلي، هويدا (2005): فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة.
- عفانة، لميس (2009): استراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية: محافظة طوباس كحالة دراسية. رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس جامعة النجاح الوطنية.
- عمر، شادية، (2006): تكيفات القطاع الزراعي الفلسطيني في مواجهة الحصار والإغلاق، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين، رسالة ماجستير.
- الظاهر، نعيم، (1998): دراسات في الواقع العربي، عمان: دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع.
- النمري، (1410هـ): التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، جامعة أم القرى، الرياض، السعودية.
- العمري، عبد الله (2005): دور البحوث الزراعية في التنمية الريفية. رسالة ماجستير غير منشورة، القدس: جامعة القدس.
- العيسوي، إبراهيم، (2000): التنمية في عالم متغير. القاهرة: دار الشروق.
- قابل، صفوت (2008): نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية. الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة.
- قاسم، خالد (2010): إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- القاسم، صبحي (2010): واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.

- الكراجي، محمد، 2009، النمو. دار الكتب العلمية، القاهرة.
- كرزوم، جورج (1999): نحو تنمية زراعية بلدية ومعتمدة على الذات. رام الله: جامعة بيرزيت.
- الكفري، مصطفى (2004): التنمية الزراعية في الوطن العربي الخصائص، المقومات، المتطلبات. مجلة الحوار المتمدن، ع.819. منشورات مجلة الحوار المتمدن الالكترونية.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17545>
- الكفري، مصطفى (2004): معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي.مقالة منشورة مجلة الحوار المتمدن، ع. 723، السنة الأولى.
- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية- دولة فلسطين، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان في دولة فلسطين، الجدار يدق فلسطين، 2010.
- ليموندي، جانيه (2012): الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنات على المياه والأراضي والاقتصاد الفلسطيني. القدس: منشورات الأمم المتحدة.
- المبادرة الوطنية الفلسطينية (2003) أثر الجدار الفاصل. رام الله: منشورات المبادرة الوطنية الفلسطينية.
- مركز العمل التنموي/ معاً (2005) أثر الجدار على المواطن الفلسطيني. رام الله: منشورات مركز العمل التنموي/ معاً.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2008): إحصاءات زراعية متنوعة. رام الله: منشورات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (2009): قراءة إحصائية للزراعة في الأراضي الفلسطينية. رام الله: منشورات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الأضرار والخسائر التي لحقت بالمزارعين جراء ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي بتجريف الأشجار والدفينات والخضار خلال انتفاضة الأقصى منذ 2000/9/28 وحتى 2005/02/28.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الهيئة العامة للاستعلامات، الخسائر البشرية والاقتصادية في محافظة طولكرم خلال انتفاضة الأقصى في الفترة من 2000/9/29-2003/6/30.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الوضع الراهن، تقرير حول الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي الفلسطيني بفعل العدوان الإسرائيلي خلال الفترة الممتدة من 2002/6/30-2000/9/29.

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، قراءة إحصائية للزراعة في الأراضي الفلسطينية. 2012.
- منشورات الفاو، 2012، مفهوم الأمن الغذائي. منشورات منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة (الفاو).
- معهد الأبحاث وسياسة الغذاء العالمي واشنطن (2008): التنمية الزراعية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- النجفي، سالم، القريشي، محمد (2008): مقدمة في اقتصاد التنمية. بغداد: دار هارون للطباعة والنشر.
- نصر، ممدوح (2007): التنمية الاقتصادية. القاهرة: جامعة عين شمس.
- النقيب، فضل (2003): مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية. رام الله. منشورات مركز ماس.
- وزارة الزراعة (2010): إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة. رام الله: منشورات وزارة الزراعة.
- وزارة الزراعة (2012): إستراتيجية القطاع الزراعي. رام الله: منشورات وزارة الزراعة.
- وزارة الزراعة، 2012، إستراتيجية التنمية الزراعية.

ملحق رقم (1):

جامعة القدس
معهد التنمية المستدامة _ بناء مؤسسات

أخي المبحوث، أختي المبحوثة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان :

**التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور
الخبرة الزراعية المحلية.**

وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس أبو ديس، برنامج
التنمية المستدامة _ بناء مؤسسات للعام الدراسي 2012، لذا أرجو منك التكرم بتعبئة
الاستبيان التي تم إعدادها لهذا الغرض، آمل منكم تحري الدقة والموضوعية في الإجابة،
علما بان الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

"شاكرًا لكم حسن تعاونكم "

الباحث: خلدون محمد كامل عناية

إشراف: د. احمد شويكه

القسم الأول : معلومات عامه

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الحالة التي تنطبق عليك أو الإجابة في الفراغات بالشكل المناسب

1	الجنس	ذكر	أنثى
2	العمر	اقل من 25 سنة	30_26 سنة
		45_41	50_46
		55_51	اكبر من 55
3	التحصيل العلمي	توجيهي	دبلوم
		بكالوريوس	ماجستير
		دكتوراه	
45	سنوات الخبرة في العمل الزراعي	اقل من 5 سنوات	10_6 سنوات
		20_16 سنة	25_21 سنة
		30_26 سنة	
6	الموقع الوظيفي في المؤسسة	
7	مجال عمل المؤسسة	تسويق زراعي	إرشاد زراعي
		استصلاح زراعي	غير ذلك حدد:
8	التخصص العلمي	هندسة زراعية	إنتاج نباتي
		اقتصاد زراعي	إنتاج حيواني
		إرشاد زراعي	غير ذلك حدد:
9	عدد الدورات الزراعية التي التحقت بها	

مفهومك للتنمية الزراعية :

.....

.....

.....

.....

القسم الثالث : محاور الاستبيان :

الرقم	المحور الأول : واقع التنمية الزراعية	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
1	نمو مساحات الأراضي الزراعية					
2	التوسع في حجم الإنتاج الزراعي الفلسطيني النباتي والحيواني					
3	خطط زراعية فاعلة					
4	بنية تحتية تسويقية					

					نظام فاعل للإرشاد الزراعي	5
					كفاءات زراعية فاعلة	6
					مساهمته فاعله للقطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي	7
					للقطاع الزراعي مساهمته حقيقة في الناتج المحلي	8
					هناك تكامل بين المؤسسات العاملة في المجال الزراعي	9
					مستوى البحث العلمي الزراعي متقدم	10
					مستوى توفر المعلومة الزراعية الكفيلة باتخاذ القرار السليم	11
					توجه الإرادة السياسية نحو التنمية الزراعية	12

معارض	معارض	محايد	موافق بشدة	موافق	المحور الثاني : التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية	الرقم
					الاستغلال الجائر للمياه	1
					تلويث التربة	2
					إرهاق الأرض بالدورات الزراعية المتتالية	3
					التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية	4
					عدم وجود سياسة سعرية تساعد المزارع للبقاء في سوق الإنتاج	5
					غياب الأسواق المركزية (تخزين، تسويق،... الخ)	6
					نقص مدخلات الإنتاج (الاعتماد على الإسرائيليين)	7
					نقص التوظيف الفاعل للعلوم في العمل الزراعي سواء في التخزين أو الإنتاج	8
					نقص المعلومة الزراعية المُحدثة (الجديدة)	9
					غياب التنسيق الفاعل بين القطاعات ذات العلاقة بالزراعة	10
					ضعف إدارة الفائض من الإنتاج الزراعي	11
					غياب التصنيع الزراعي	12
					ندرة الموارد الطبيعية خصوصا المياه	13
					محدودية المساحة الزراعية القابلة للاستغلال المباشر للزراعة	14
					استملاك الأراضي من قبل كبار المزارعين (هدم العدالة الاجتماعية)	15
					ضعف مؤسسات إدارة القطاع الزراعي	16
					عدم الإيمان بالعقيدة الزراعية (أي أن الزراعة تجارة فقط	17

						وليس منهج حياة)
--	--	--	--	--	--	------------------

الرقم	المحور الثالث : أهم سبل المواجهة	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
1	الإيمان بالعقيدة الزراعية(نمط حياة، مهنة أساسية)					
2	ضرورة تعزيز الزراعة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي					
3	تحفيز الشباب للدخول في مجال الزراعي					
4	خفض الضرائب على الآلات الزراعية					
5	وجود نظام تسويقي متكامل (سياسة تسويقية، حفظ، تخزين)					
6	وجود سياسات تدعم الزراعة					
7	إحياء الحركة التعاونية					
8	ضبط التكنولوجيا الحديثة					
9	الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي					
10	تعزيز الجوانب المؤسسية للزراعة					
11	المحافظة على الموارد الطبيعية الداعمة للزراعة مثل المياه					
12	الاهتمام بالإرشاد الزراعي					
13	توفير أكبر مساحة أراضي للتنمية الزراعية عبر استصلاح أراضي جديدة					
14	إرادة سياسية داعمة للزراعة					
15	التركيز على الإصلاح الزراعي					
16	ضبط السياسة السكانية (تنظيم النسل، توزيع السكان، توسع عمراني)					
17	ضبط الهجرة من الريف					
18	توجيه رأس المال للاستثمار نحو مشاريع تنمية زراعية					
19	التكامل القطاعي نحو الاستغلال الأمثل للموارد الداعمة للقطاع الزراعي والتنمية الزراعية (طاقة، مياه، صناعة)					

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
83الاستبانة	1.3

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
41أهم المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني.....	1.2
53توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس.....	1.3
53توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر.....	2.3
54توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير التحصيل العلمي.....	#.3
54توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في الزراعة.....	4.3
55توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي.....	5.3
56توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير مجال عمل المؤسسة.....	6.3
56توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي.....	7.3
57توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد الدورات.....	8.3
59المتغيرات المستقلة.....	9.3
61المحور الأول : واقع التنمية الزراعية.....	1.4
62المحور الثاني : التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية	2.4
64المحور الثالث : أهم سبل المواجهة.....	3.4
65الدرجة الكلية : التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية.....	4.4
67اختبار (ت) لمجموعة مستقلة One sample- T-test.....	5.4

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	الإقرار.....	
ب	شكر وعرهان.....	
ج	التعريفات.....	
هـ	ملخص باللغة العربية.....	
ز	ملخص باللغة الإنجليزية.....	
1	الفصل الأول: مقدمة ومشكلة الدراسة.....	
1	تمهيد.....	1.3
3	السياسات والإستراتيجيات التنمية الزراعية في فلسطين.....	2.1
3	المؤشرات العامة.....	1.2.1
4	المؤشرات القطاعية (قطاع الزراعة والريف الفلسطيني).....	2.2.1
5	مؤشرات سياسات الاقتصاد الكلي.....	3.2.1
6	إستراتيجية التدخل.....	4.2.1
7	مؤشرات قطاع المال والتمويل.....	5.2.1
8	الاستنتاجات.....	6.2.1
10	الدروس المستفادة من التجارب المحلية السابقة ومن تجارب الآخرين.....	7.2.1
10	الاستراتيجيات على المدى القصير والبعيد.....	8.2.1
11	الإستراتيجية قصيرة المدى.....	1.8.2.1
12	الإستراتيجية بعيدة المدى.....	2.8.2.1
12	التحديات التي تواجه الزراعة في الضفة الغربية.....	3.1
13	سبل المواجهة للمعوقات التي تواجهه التنمية الزراعية في الضفة الغربية.....	4.1

13مشكلة الدراسة	5.1
14ميررات الدراسة	6.1
14أهمية الدراسة	7.1
15أسئلة الدراسة	8.1
15فرضيات الدراسة	9.1
15أهداف الدراسة	10.1
16استعراض فصول الدراسة	11.1
17	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	
17مقدمة	1.2
18التنمية تعريفها بصورة عامة	1.1.2
18مفهوم التنمية	1.1.1.2
19الرؤية الجديدة للتنمية	2.1.1.2
20عناصر وسمات التنمية	3.1.1.2
20أنواع التنمية	4.1.1.2
21مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي	5.1.1.2
22التنمية المستدامة	6.1.1.2
23ركائز التنمية المستدامة	7.1.1.2
24التنمية الريفية	8.1.1.2
25مفهوم التنمية الزراعية المستدامة	9.1.1.2
25نماذج التنمية الزراعية	10.1.1.2
26أهم موجبات زيادة الطلب على المياه في الزراعة	11.1.1.2
27إشكاليات التنمية بعد نشوء السلطة الفلسطينية	12.1.1.2
27التنمية المطلوبة هي التنمية الممكنة	13.1.1.2
28الأولوية للقطاع الزراعي	14.1.1.2
28أثار التنمية الزراعية	15.1.1.2
28العوامل المؤثرة في النمو الزراعي	16.1.1.2
30الزراعة في فلسطين بشكل عام	2.1.2
31الإنتاج الزراعي الفلسطيني	3.1.2

32أنواع الزراعة في الضفة الغربية.....	.4.1.2
32الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي.....	.5.1.2
32مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.....	.6.1.2
33التسويق الزراعي.....	.7.1.2
34الصناعات الزراعية.....	.8.1.2
35أثر الانتفاضة على القطاع الزراعي.....	.9.1.2
35الواقع السياسي وأثره على القطاع الزراعي.....	.10.1.2
36السياسة الإسرائيلية اتجاه القطاع الزراعي خلال الفترة الممتدة من عام 2000-2012.....	.11.1.2
37السياسة الإسرائيلية اتجاه القطاع الزراعي خلال الفترة الممتدة من عام 1967-2000.....	.12.1.2
39الأمن الغذائي في فلسطين.....	.13.1.2
41مفهوم الأمن الغذائي.....	.14.1.2
41أهم المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني.....	.15.1.2
42الدراسات السابقة.....	2.2
42الدراسات العربية.....	1.2.2
48الدراسات الأجنبية.....	.2.2.2
50 الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
50مقدمة.....	1.3
50منهجية الدراسة.....	2.2
50أداة الدراسة.....	3.3
51صدق الأداة.....	4.3
51ثبات الأداة.....	5.3
51طرق جمع المعلومات.....	6.3
51جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها.....	7.3
52حدود الدراسة.....	8.3
52مجتمع الدراسة.....	9.3
52عينة الدراسة.....	10.2

52 خصائص عينة الدراسة.	11.3
52 متغير الجنس.	1.10.3
53 متغير العمر.	2.10.3
53 متغير التحصيل العلمي.	3.10.3
54 متغير سنوات الخبرة في العمل الزراعي.	4.10.3
55 متغير الموقع الوظيفي.	5.10.3
55 متغير مجال عمل المؤسسة.	6.10.3
55 متغير التخصص العلمي.	7.10.3
57 متغير عدد الدورات.	8.10.3
57 إجراءات الدراسة.	11.3
58 منهج وتصميم الدراسة.	12.3

60 الفصل الرابع: عرض النتائج

60 المقدمة.	1.4
61 مناقشة أسئلة الدراسة.	2.4
61 أولاً : المحور الأول : واقع التنمية الزراعية.	1.2.4
62 المحور الثاني : التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية	2.2.4
63 المحور الثالث : أهم سبل المواجهة.	3.2.4
65 الدرجة الكلية : التنمية الزراعية في الضفة الغربية التحديات وسبل المواجهة من وجهة نظر دور الخبرة الزراعية المحلية ...	4.2.4
66 الإجابة على السؤال الأول وهو: ما اكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية.	5.2.4
66 الإجابة على السؤال الثاني والذي نصه ما هي اقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية؟	6.2.4
66 الإجابة على السؤال الثالث ما أهم سبل المواجهة للتحديات الزراعية؟	7.2.4
67 الإجابة على السؤال الرابع والذي نصه ما هو السبيل الأكبر لمواجهة التحديات التي تواجه التنمية الزراعية؟	8.2.4

67	الفرضية الأولى والتي نصها أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية هي إرهاب الأرض بالدورات الزراعية المتتالية	9.2.4
68	الفرضية الثانية والتي نصها غياب التصنيع الزراعي أقل التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الضفة الغربية.....	10.2.4
68	الفرضية الثالثة والتي نصها وجود نظام تسويقي متكامل يمثل أهم سبل مواجهة التحديات.....	11.2.4
68	الفرضية الرابعة والتي نصها إحياء الحركة التعاونية يمثل سبيل مواجهة التحديات للتنمية الزراعية أكبر من الإرشاد الزراعي....	12.2.4

70 الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....

70	المقدمة.....	1.5
70	مناقشة النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة الثلاثة على التوالي (واقع التنمية الزراعية، التحديات التي تواجه التنمية، سبل المواجهة للتحديات).....	2.5
70	مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن المحور الأول.....	1.2.5
71	مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن المحور الثاني.....	2.2.5
72	مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن المحور الثالث.....	3.2.5
73	مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بمحاور الدراسة مجتمعة.....	4.2.5
73	مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الأولى والذي نصها	5.2.5
74	مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الثانية والذي نصها.	6.2.5
74	مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الثالثة والذي نصها.	7.2.5
74	مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن الفرضية الرابعة والذي نصها	8.2.5
75	الاستنتاجات.....	3.5
75	التوصيات.....	4.5

77المراجع

87فهرس الملاحق

88فهرس الجداول
88فهرس المحتويات